الموقف التركي من الأزمة السورية

2017-2011

The Turkish position on the Syrian crisis 2011-2017

د. إبراهيم يوسف عبيد أستاذ العلوم السياسية المساعد

كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الأقصى- غزة، فلسطين

ملخص الدراسة بالعربية

شهدت سورية في السنوات الست الماضية 2011-2017 العديد من التغييرات التي تبدلت وتغيرت فيها المواقف والسياسات الاقليمية والدولية وعلى مختلف المستويات والأصعدة. وكانت تلك السنوات حافلة بالمنعطفات الحاسمة التي دفعت بالوصول إلى تلك التناقضات. وقد يتصدر تلك المتغيرات على المستوى السياسي والعسكري مقدار التعاطي مع العملية التفاوضية مع النظام السوري، بعد أن رفع المناهضون لهذا النظام شعار إسقاطه أو رحيلة، وقد نتج عن هذه التغيرات والتحولات أن تدحرجت الثوابت وتغيرت المطالب ومن الدول التي شهدت سياستها تجاه الأزمة في سورية تغيراً وتحولاً هي تركيا. انطلاقاً من جملة من العوامل والأحداث التي لعبت دوراً في تغيير السياسة التركية تجاه الأزمة السورية.

وعليه، فقد سعت هذه الدراسة لرصد وتتبع وتحليل السياسة الخارجية التركية تجاه الأحداث في سورية ابتداءً من الاحتجاجات السلمية في آذار/مارس 2011، وانتهاءً بعام 2016، ومطلع العام 2017 وما شهدته هذه الفترة من تغيرات وتحولات دراماتيكية كان لها أبرز الأثر في تغيير الموقف التركي المُصر على اسقاط

النظام، ليتحول بعد ذلك حيث وافقت تركيا على أن يكون النظام جزءً من حل الأزمة. وجاءت الدراسة في ثلاثة محاور، هي:

- الموقف التركي من المستجدات السياسية على الساحة العربية .
- الموقف التركي من الأحداث في سورية 2011-2017.
- العوامل التي ساهمت في تغيير سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية.

وقد اعتمدت الدراسة على منهجين رئيسيين، هما: (المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل النظم).

Abstract

In the past six years, 2011-2017, Syria witnessed many changes that have changed and changed regional and international attitudes and policies at various levels and levels. Those years were full of critical twists that led to these contradictions. These changes may be at the political and military level, the extent of dealing with the negotiating process with the Syrian regime, after the opponents of this regime have raised the banner of dropping it or its path. These changes and transformations have led to the rolling of the constants and the demands changed and from the countries whose policy towards the crisis in Syria changed and changed. Is Turkey. Based on a number of factors and events that played a role in changing Turkish policy towards the Syrian crisis.

Thus, the study sought to monitor, track and analyze Turkish foreign policy towards events in Syria, from peaceful protests in March 2011 to 2016, early 2017, and dramatic changes and shifts in this period, To topple the regime, and then turn to Turkey as agreed that the system is part of the solution to the crisis. The study came in three axes:

- Turkish position on the political developments on the Arab arena.
- Turkish position on the events in Syria from 2011 to 2016.
- Factors which influenced the Turkish policy towards Syria, the Turkish crisis. The study relied on several platforms, including: (descriptive and analytical approach a fundamental approach and the methodology of systemic analysis).

لمحة عن العلاقات التركية- السورية قبل أحداث عام 2011م

وصلت العلاقات السورية- التركية قبل بدء الأحداث في سورية عام 2011 إلى مستوى القمة, إذ وقع الجانبان خلال الفترة التي سبقت الأحداث عشرات الاتفاقيات، في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والسياحية والثقافية، منها على سبيل المثال: توقيع اتفاقية التجارة الحرة ، ودخولها حيز التنفيذ مطلع العام 2007[1]، وفتح الحدود وإلغاء تأشيرات المرور, وإعفاء البضائع المتبادلة من الضرائب حتى باتت البضائع التركية تزاحم السورية في أسواق حلب ودمشق والقامشلي[2], واتفقت الدولتين على إقامة منطقة تجارة حرة عام 2006[3]. وقام البلدان بتأسيس شركة مشتركة للتنقيب عن النفط، في إطار تشجيع الاستثمار بينهما، ونشطت السياحة، حيث ارتفع عدد السياح الأتراك في سورية بواقع تسعة عشر ضعفاً بين عامي 2000-2005م[4]، ومارس الجانبان سياسة مشتركة هدفت إلى منع إقامة كيان كردي في المنطقة, وارتبط الرئيس "بشار الأسد" ورئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" بعلاقة خاصة قوية ترجمت بعشرات الزيارات العائلية بينها[5].

ناهيك عن تطور العلاقات الاقتصادية، حيث وصل حجم التبادل التجاري بينهما عام 2010 إلى نحو 2 مليار دولار. بالإضافة إلى فتح الحدود بين مواطني البلدين في كلا الاتجاهين، وما نتج عن ذلك من عمليات تجارية واسعة ساهمت في تنشيط التجارة بينهما[6].

وفي المجال الثقافي، ساهمت سورية في التعريف بالثقافة التركية من خلال دبلجة وبث مسلسلاتها على الفضائيات السورية، ناهيك عن تنشيط حركة

السياحة بين البلدين. أما المجال السياسي فقد أصبحت تركيا وسيطاً بين سورية وإسرائيل، ورعت مفاوضات غير مباشرة بينهما عام 2007. حتى وصفت العلاقة بين الدولتين بأنها علاقات استراتيجية(7).

عموماً، لم تكن تركيا شديدة الاهتمام بما جرى في تونس أو مصر أو اليمن، وكانت متحفظة كثيراً تجاه ما كان يجري في ليبيا، وأعلنت أنها لا توافق على تدخل حلف شمال الأطلسي (وهي العضو المهم فيه) فيها، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن بهذا الشأن، الذي تحفظت عليه أيضاً. أما بالنسبة لسورية، فقد اختلف موقف الحكومة التركية كثيراً، فمنذ اللحظة الأولى لخروج السوريين إلى الشوارع مطالبين بالحرية والديموقراطية، كان الموقف التركي داعماً لهم ومؤيداً لمطالبهم، على خلاف ما كان متوقعاً(8). بل ذهب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للقول: "إن الجيش التركي يستعد لخوض معركة عسكرية داخل الأراضي السورية لإنهاء حكم الاسد"(9).

انطلاقاً من هذا الاهتمام، نظرت تركيا للأزمة السورية باعتبارها أزمة تركية داخلية. لذلك، حاولت مبكراً تفادى تداعيات الأحداث، وارتفاع حدة الاشتباكات بين الجيش والمواطنين السوريين من خلال دفع الرئيس السوري بشار الأسد لتقديم تنازلات تسمح بتحول تدريجي لسورية نحو الديمقراطية، غير أن تجاهل الأسد للنصائح التركية– التي جاءت عبر العديد من اللقاءات منها 14 زيارة لوزير الخارجية "أحمد داوود أوغلو"– جعل تركيا تدرك أنه لا حل للأزمة السورية بعد ارتفاع أعداد القتلى والمصابين غير الحل على طريقة "الصدمات الكهربائية"(10).

وهنا تطرح الدراسة تساؤلاً مهماً: لماذا ضحت تركيا بكل هذه المكاسب مع سورية دفعة واحدة، وما هو البديل الذي كانت تركيا تعتمد عليه في علاقاتها مع دمشق، وهل كانت تركيا تخشى بالفعل أن تنتقل إليها الصراعات في سورية نظراً للعلاقات السكانية المتداخلة والمعقدة بين البلدين؟. هذا التساؤل ستجيب عنه الدراسة من خلال محاورها اللاحقة.

بناء على ما سبق، تسعى الدراسة إلى تناول السياسة والسلوك التركي تجاه الأزمة السورية بدءً من عام 2011 حتى العام 2017، والوقوف على مجريات الأحداث وتتبع ورصد وتحليل الثابت والمتغير في السياسة التركية تجاه الأحداث في سورية خلال هذه الفترة من خلال المحاور الثلاثة الآتية:

- الموقف التركي من المستجدات السياسية على الساحة العربية.
- الموقف التركي من الأحداث في سورية 2011-2016.
- المحور الثالث: العوامل التي ساهمت في تغيير سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية.

المحور الأول: الموقف التركي من المستجدات السياسية على الساحة العربية :

شهدت السياسة الخارجية التركية على مدي العقدين الماضيين تحولات عدة؛ سعت من خلالها تركيا إلى لعب دور قوي وملموس في الإقليم، من خلال تعزيز علاقاتها بدوله، ورغبة منها في أن تصبح عنصراً فاعلاً في عالم متعدد الأقطاب. لذلك، قامت بتوسيع نطاقها ليشمل المشاركة في ملفات منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى البلقان، والقوقاز، بل وامتد نطاقها لمجموعة الدول الإسلامية في القارة الإفريقية. وأقامت علاقات ثنائية بين دول الإقليم، وخاصة مع الدول العربية. وخلال الانتفاضات العربية، استغلت تركيا ما سمي بـــ "ثورات الربيع

العربي"، وقدمت نفسها كدولة ديمقراطية تهتم بحقوق الإنسان، وتسعى لمساندة الشعوب في التخلص من حكامها الطغاة، وهو ما جعل أراضيها قاعدة انطلاق للمعارضين والجماعات المسلحة، وأرضاً خصبة لتغذية ودعم الاحتجاجات في هذه الدول. وعلاوة على ذلك، حرصت تركيا على إبراز دور الحركات الإسلامية في هذه الاحتجاجات، وأبرزتها كأفضل معارضة منظمة قادرة على تولي زمام الأمور بعد الاطاحة بالحكام المستبدين[11]. ومثال ذلك، "أنها قامت بدعم جماعة الاخوان المسلمين والجماعات السنية الأخرى المعارضة للنظام في سورية"[12]، وباعتقادي أن دعم تركيا للجماعات السنية في سورية من شأنه أن يعزز الصراع المذهبي، من خلال اللعب بالورقة الطائفية، مما قد يشكل حرباً بالوكالة.

ومما لا شك فيه أن اضطراب الأوضاع في البلدان العربية وضعت تركيا في واجهة الأحداث، وشكلت اختباراً صعباً وتحدياً كبيراً للسياسة الخارجية التركية، نظراً لكثافة الاستثمار التركي في منطقة الشرق الأوسط، حيث تحولت تركيا بفضل ديناميكية تحركاتها وميكانزمات تفاعلاتها حيال القضايا العربية إلى طرف رئيس وفاعل مركزي على مسرح أحداث الإقليم[13].

لذلك، فرضت المستجدات السياسية في بعض الدول العربية على الدبلوماسية التركية تحديات مركبة تتعلق بالحفاظ على علاقات وثيقة مع هذه الدول، في الوقت الذي وقفت فيه بين شقي رحى، فإما مساندة الجماهير المنتفضة على أنظمتها السياسية السلطوية من جانب، أو الحفاظ على تحالفاتها وعلاقاتها الوثيقة مع هذه الأنظمة من جانب آخر. هذا في حين شكلت حركة الشعوب العربية غير المسبوقة تحدياً لمبادئ السياسة الخارجية التركية التي قضت أدبياتها بالتزام عدم الانخراط في الشئون الداخلية للدول الأخرى[14].

ومن هنا، تنوعت المواقف التركية، وبدا أنها تختلف من حالة لأخرى على نحو دفع بعض الاتجاهات للحديث عن "الميكافيلية التركية" في التعامل مع أحداث المنطقة المستجدة، حيث أن المصالح التركية المتغيرة أفضت إلى مواقف متباينة. ومع ذلك، فإن استقراء طبيعة المقاربة التركية إزاء المستجدات السياسية في بعض الدول العربية تكشف أنها تأسست على فرضيتين أساسيتين مرتبطتين ببعضهما البعض، هما[15]:

الأولى: أن تطورات الشرق الأوسط تشير أنه لا مفر من التغير بما يدفع إلى التكيف مع هذا التغير وليس مقاومته.

الثانية: أن التكيف التركي مع هذه الأحداث بالصورة الملائمة من شأنه أن يعظم مصالح تركيا في المنطقة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية.

وعلى هذا الأساس، يمكن رصد أبرز محركات المواقف التركية مما سمي بـــ "ثورات الربيع العربي" على النحو الآتي:

1- الدافع السياسي:

منذ وصوله لسدة الحكم في تركيا عام 2002م، سعى "حزب العدالة والتنمية" لإنهاء انفصاله عن منطقة الشرق الأوسط. وانطلاقاً من هذه الرؤية، اعتبرت تركيا ما يجري في بعض الدول العربية من مستجدات بأنه أمراً طبيعياً، لأن مآل الأنظمة الدكتاتورية والقمعية في نهاية المطاف هو الفناء، وهو ما اعتبره وزير الخارجية التركي السابق البروفيسور "أحمد داوود أوغلو" بمثابة: "تدفق طبيعي للتاريخ" وحدث "عفوي" و"ضروري" جاء متأخراً حيث كان ينبغي أن يحدث في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. واعتبر أوغلو ما يجري بالعالم العربي:

"مساراً طبيعياً للأمور"، وأن التغييرات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورة اجتماعية، تقتضي ابتعاد الزعماء العرب عن الوقوف أمام رياح التغيير(16).

وقد مثلت هذه الرؤية منطلقاً أساسياً لصياغة مبادئ السياسة الخارجية التركية في تعاطيها مع الثورات العربية، حيث تجسدت في(17):

- احترام إرادة الشعوب، ورغبتهم في التغيير والديمقراطية والحرية، والحفاظ على استقرار وأمن الدول، وضرورة أن يتم التغيير بشكل سلمي، فالأمن والحرية ليسا بديلين ولابد من كليهما معاً.
- رفض التدخل العسكري الأجنبي في الدول العربية، تجنباً لتكرار مأساة العراق وأفغانستان، وتجنباً لتعرض البلاد العربية لخطر الاحتلال أو التقسيم.
- تقديم العون والدعم للتحولات الداخلية حسب الظروف الداخلية الخاصة بكل دولة، ورعاية المصالح التركية الوطنية العليا، وفي مقدمتها الاستثمارات والمصالح الاقتصادية، والحفاظ على أرواح وممتلكات الرعايا الأتراك.
- عدم توجيه السلاح التركي إلى أي شعب عربي، واقتصار الدور التركي على المهام الإنسانية غير القتالية والقيام بأعمال الإغاثة، ومراعاة خصوصية كل دولة وظروفها ووضعها الداخلي وعلاقاتها الخارجية ومصالح تركيا المتشابكة معها(18).

2- الدافع الاقتصادي:

تخوفت تركيا من أن تتأثر استثماراتها الضخمة في المنطقة بالتغيرات التي تشهدها الدول العربية، وقد اعتبرت أن المشكلات السياسية والأمنية في المنطقة من شأنها أن تفضي إلى مشكلات اقتصادية قد تقلص من حجم الصادرات التركية لدول المنطقة، بما قد يسفر عن زيادة الأعباء المالية التي قد تؤثر سلباً على معدلات

نمو الاقتصاد التركي. كما تخوفت تركيا أيضاً، من التداعيات الاقتصادية "للثورات العربية"، لاسيما فيما يتعلق باتفاقات التجارة الحرة التي أبرمتها مع عدد من الدول العربية، ومنها الاتفاقية الموقعة مع كل من مصر وليبيا، وكذلك اتفاق إقامة منطقة مشتركة بين سورية ولبنان والأردن، وهى الاتفاقية التي عُلقت بعد ذلك؛ بسبب الموقف التركي من الأحداث في سورية(19). وكذلك، تخوفت تركيا من ارتفاع أسعار النفط عالمياً بسبب الأحداث غير المستقرة في المنطقة، لما لذلك من تأثيرات على ارتفاع معدل العجز في الميزان التجاري، بالنظر لاعتماد تركيا على استيراد 90% من احتياجاتها النفطية من الخارج. وتكشف المقارنة بين حجم الصادرات والواردات التركية عن تضاعف حجم العجز في ميزان التجارة الخارجية من 505 مليار دولار في نيسان/ابريل 2010 إلى 9 مليار دولار في نيسان/ابريل 2011(20)

3- الدافع الأمني:

منذ قيام الجمهورية التركية عام 1923، ساهم العامل الأمني بشكل أساسي في تشكيل معالم السياسية الخارجية التركية، بيد أن تركيا في ظل "حزب العدالة والتنمية" الحاكم، حاولت صياغة مفهوم مغاير للأمن التركي، ينطلق من أن الجوار الإقليمي ليس بالضرورة أن يكون مصدراً لتهديد الأمن القومي التركي، وإنما قد يكون التعاون المشترك مع دول الجوار سبيل التعامل مع كافة التهديدات التي يمكن أن تؤثر على سلامة الأمن والاستقرار التركي(21). وقد لعبت العوامل الأمنية دوراً أساسياً في تحديد المقاربة التركية حيال "الثورات العربية"، حيث انطلقت تركيا من قناعة مفادها: "أن استمرار حالة الاحتجاجات والثورات قد تؤثر في مستقبل استثماراتها السياسية والاقتصادية في المنطقة، بما قد يخدم المصالح والسياسات

الإسرائيلية، ويرفع من التكلفة الأمنية لانخراط تركيا في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط"[22]

اجمالاً، حرصت تركيا على تدرج مواقفها لحين وضوح مؤشرات الحسم لتعلن مع تصاعد الأحداث انحيازاً نسبياً ووفقاً لطبيعة كل حالة للحقوق المشروعة للشعوب العربية في تحقيق إصلاح اقتصادي وتحول حقيقي نحو الديمقراطية، ورغم تفضيل تركيا لأن يغدو هذا التحول عبر الأدوات السلمية، إلا أن تسارع وتيرة وتفاقم الأحداث في الحالتين، الليبية والسورية وجلاء الموقفين العربي والدولي حيالهما دفع تركيا للابتعاد عن نظامي الدولتين، عبر دعم التدخل العسكري لحلف الناتو لإسقاط نظام القذافي في ليبيا، ودعم الضغوط الدولية والعربية على نظام الأسد في سوريا. وهكذا تعددت أنماط المواقف التركية من المستجدات السياسية على الساحة العربية، تبعاً لاختلاف المصالح السياسية، والروابط الاقتصادية، والتقديرات الأمنية، ولعل ذلك، ما أوقع تركيا في مأزق حتمية تبرير المواقف، خصوصاً بعد اختلاف الموقف التركي من "ثورتي مصر وتونس" عن بقية الثورات العربية الأخرى. بمعنى آخر، أخذت المساومة حيزاً واضحاً في السلوك السياسي التركي الخارجي تجاه التطورات الداخلية في البلدان العربية.

المحور الثاني: الموقف التركي من الأحداث في سورية 2011-2017:

عندما اندلعت الاحتجاجات ضد النظام الحاكم في سورية في أذار/مارس 2011، تدخلت تركيا بسرعة، وحاولت إقناع الرئيس السوري "بشار الأسد" بضرورة الاعلان عن رزمة من الاصلاحات وتنفيذها بما تؤدي إلى نظام حكم تعددي وديمقراطي في نهاية المطاف. لكن الاستجابة السورية للمطلب التركي وجدت صعوبة بالغة في التنفيذ، حيث شعر القادة الأتراك بأن الرئيس السوري قد

خيب أمالهم. في الوقت ذاته، اعتبرت سورية، أن المطلب التركي يندرج في سياق التدخل في شأنها الداخلي، وهذا مرفوض.

ومع التطور السريع للأحداث في سورية، تأثرت العلاقات التركية- السورية تأثراً بالغاً، وبدأت تأخذ شكلاً ونمطاً متباعداً، أي سلوكاً وتكيفاً انقلابياً وجذرياً في العلاقات الثنائية. ووصف المتابعين العلاقة بين البلدين حينها، بأنها الأسوأ في تاريخ العلاقات بين الدولتين. ومن هنا، بدأت تركيا تواجه اختباراً صعباً في سورية يختلف عن بقية الاختبارات في الدول الأخرى التي شهدت أحداثاً مماثلة، وذلك نتيجة لعدة تفسيرات، أهمها[23]:

- خشية تركيا من تفاقم الوضع في سورية، وتحوله من ثورة شعبية إلى حرب أهلية، وعليه فهي تسعى إلى نزع فتيل الحرب بالضغط علي النظام الحاكم للقيام بإصلاحات، وذلك باستضافة القوي المعارضة له علي أراضيها.
- تتابع وتدافع المؤسسات السياسية والاعلامية التركية في التشهير بالنظام السوري في كل مكان، ووصفه بأبشع الأوصاف، كانت مقدمة وتنذر بأن الحكومة التركية سوف تتعاون مع أي نظام بديل عن النظام السوري القائم. بمعنى أدق، وظفت تركيا أداتها الاعلامية والدعائية للنيل من سمعة سورية ومكانتها.
- أن صانعي القرار في تركيا وقعوا في رهانات غير دقيقة، في كيفية التعاطي مع الأحداث في سورية.

وبعد أن اتضح أن الدولة السورية لن يستجيب بشكل بناء للتوجهات التركية، بضرورة إجراء اصلاحات جذرية في مجال الحرية وحقوق الانسان،

وإصرار الدولة على استخدام القوة في قمع الاحتجاجات الشعبية، اتخذت الحكومة التركية موقفاً صارماً ضد الرئيس السوري "بشار الأسد"، حيث استضافت علناً المعارضة السورية في أب/أغسطس 2011. وأظهرت تعاملات تركيا عجز نظام الرئيس الأسد عن إجراء أية إصلاحات أو حتى التوصل إلى حل للأزمة عن طريق التفاوض[24]. كما أظهرت تركيا منذ بداية الأحداث سلوكاً متفاوتاً تجاه سورية، مثل استعدادها للتوصل إلى توافقات مع الدول المناهضة لسياسة سورية. وهنا يمكن القول أن تركيا تمتلك مجموعة أوراق قوية تؤثر في اتجاهات الأزمة الراهنة في سورية[25]، وقد تمثلت الجهود التركية في تحقيق مجموعة من الغايات على النحو الآتي[26]

- تتابع بقلق شديد، وعن كثب الأحداث والتطورات في وسورية.
- أعربت عن أساها لوقوع ضحايا من المدنيين، وتعزي الضحايا وتتمنى الشفاء العاجل للجرحى والمصابين.
- دعم الاستقرار في سورية، ولا ترغب في أحداث تغيير لا يؤدي إلى استقرار سياسي. وقد عبر عن ذلك وزير خارجيتها "أحمد داود أوغلو" بقوله: "نحن نريد تغييراً لا ينتج عنه عدم استقرار سياسي".
- اعتبرت أن أزمة سورية ما هي إلا "شأن داخلي"، وتحمل هذه التصريحات من المضامين السلبية (سياسياً ومعنوياً)، وفي هذا نوع من استغلال تركيا لأزمة سورية لتمرير سياستها الجديدة في المنطقة.
- أكدت على ضرورة البدء بالخطوات الاصلاحية التي أعلنها السوريون، وتؤكد استعدادها للمساهمة في أي أمرٍ يطلب منها لتعزيز الإصلاحات.

- تركيا تتمنى أن يصغي المسئولون في سورية لمطالب الجماهير المشروعة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دون تأخير.
- مواصلة ممارسة ضغوطها على الجانب السوري، وهذا ما أكدته تصريحات "رجب طيب أردوغان" و"أحمد داود أوغلو" و"عبد الله جول".

بتقديري أن تركيا سعت خلال الأشهر الأولى من اندلاع الأحداث في سورية إلى اتباع سياسة تقوم على النصح والارشاد، حاولت من خلالها دفع النظام السوري واقناعه بضرورة الانفتاح، واجراء الاصلاحات اللأزمة لتجاوز الأزمة الداخلية، وقامت تركيا بإيفاد العشرات من المسئولين فيها إلى سورية لإقناع المسئولين السوريين، وتقديم النصائح للرئيس السوري، وأبدت استعدادها لتوفير كافة الامكانيات، وتذليل كافة العقبات بما يساهم في عودة الاستقرار في سورية، ووقف إراقة الدماء، وتحقيق الاصلاحات اللازمة بأسرع وقتٍ ممكن. ويبدو أن تركيا كانت تهدف من وراء مواقفها الرسمية وتصريحاتها العلنية من الأحداث في سورية، إلى ايصال رسالتين هامتين، هما(27):

الأولى: موجهه للرئيس السوري، ومفادها: "أنه قادر على تجاوز الأزمة الداخلية من خلال اعتماد اجراءات واصلاحات حقيقية وملموسة على الأرض وبأسرع وقت ممكن، وتكون تركيا مستعدة لتقديم كافة امكاناتها لتحقيق هذه الغاية".

الثانية: موجهه للمجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة، ومفادها: "أنه يمكن تفادي معضلة السيناريو الليبي عبر الخيار الاصلاحي الذي يستجيب لمطالب الشعب، الذي سيكون فيه القدرة لتركيا على التأثير على النظام السوري لتنفيذ الخطوات الاصلاحية المطلوبة.

وفي 15 نيسان/إبريل 2011، أعلن الرئيس السوري عن إعادة العمل بقانون الطوارئ، وتزامن هذا الاعلان مع اتساع حدة الاحتجاجات في الأراضي السورية، وارتفاع في عدد القتلى المدنيين والذي لاقى تنديداً واسعاً من المجتمع الدولي، ومجلس حقوق الانسان في الأمم المتحدة. عندها، لجأت الحكومة التركية لإعادة تقييم الوضع، وبدا واضحاً أن هناك تناقضاً فيما يحصل، وأن الرئيس السوري يسير في اتجاهٍ معاكس، وأن سياسة القمع والقتل هي سيدة الموقف، مما يهدد بتفجير الأوضاع الداخلية في سورية، قد يلحق الأذى بتركيا. وقد نتج عن ذلك، اتساع دائرة الانتقاد التركي للنظام السوري، واشتداد حدة الخطاب السياسي ضد سورية. ففي 24 نيسان/إبريل 2011 تعليقاً على أحداث "الجمعة العظيمة" التي أدت إلى سقوط مئات القتلى، أصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً طالبت فيه النظام السوري، بضرورة القيام بخطواتٍ معينة وسريعة وعلنية، ومما جاء فيه[28]:

- ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والامتناع عن الاستخدام غير المناسب للقوة المفرطة في التعامل مع المحتجين، وضرورة اتباع وسائل مناسبة للتعامل معهم.
- متابعة جهد الاصلاح بعزم، ودون ابطاء وتنفيذها للوصول إلى نتائج حقيقية على الأرض.
- استعادة السلام الاجتماعي، وتجنب الممارسات التي يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوتر.

تبع ذلك في 26 نيسان/إبريل من العام نفسه اتصال من رئيس الوزراء التركي "رجب طيب اردوغان"، يعبر فيه عن عدم ارتياح تركيا من العمل بقانون الطوارئ، ويطالب فيه الرئيس السوري بالتقدم في الاصلاحات. تلى ذلك استدعاء

السفير التركي في دمشق، واجتماع مجلس الأمن التركي، بهدف الاستعداد للتعامل مع اسوأ السيناريوهات المتوقعة فيما يتعلق بالأزمة السورية(29).

ومنذ أذار/مارس 2015، أي بعد أربع سنوات من انطلاق الأحداث في سورية، ووقوف الحكومة التركية إلى جانبها، وجدت الأخيرة نفسها محاصرة من كل الاتجاهات (روسيا– إيران– أرمينيا– اليونان) ولا تكاد تجد لها عمقاً آمناً سوى في سورية المشتعلة في حروب متعددة تثير الخوف لدى الجانب التركي خاصة بعد إعلان الأكراد السوريين لإقليم ذاتي جنوب تركيا ذات الحساسية العالية لهذا الملف بالذات أواخر عام 2015. وبدت ملامح التغير في السياسية التركية نحو المسألة السورية تطفو على السطح في أواخر العام 2014م، وذلك عندما قال الرئيس التركي السابق "عبد الله غول" لسفراء أتراك أثناء لقاء معهم في أنقرة: "علينا أن نعيد تقييم دبلوماسيتنا وسياستنا الأمنية نظراً إلى الوقائع في جنوب بلادنا، وندرس ما يمكن أن نفعله للخروج بوضع يخدم الجميع في المنطقة"(30).

ويبدو أن تركيا قد وصلت إلى قناعة مفادها: "بأن امكاناتها وقدراتها تبقى محدودة مقابل القوى الدولية الفاعلة في الملف السوري، لاسيما الولايات المتحدة وروسيا، إضافة إلى المنافسين الاقليميين كإيران والسعودية، ناهيك عن خارطة التحالفات الدولية التي لا تخدم المصلحة التركية".

فمنذ أذار مارس 2015 بدا الموقف التركي من الاحداث في سورية يتغير، وبدأت بالتخلي عن شعار "إسقاط الأسد" والقبول بخطة الفترة الانتقالية وجدولها الزمني وفق الاتفاق الأمريكي-الروسي في فيينا بما يعني الموافقة الضمنية على بقاء الرئيس الأسد على رأس السلطة حتى الانتخابات المزمع عقدها في نهايتها.

ومن العوامل التي ساهمت في انتقال تركيا إلى هذا التحول، هو حالة الركود والمراوحة في الوضع الميداني بين النظام وحلفائه من جهة، وفصائل المعارضة من جهة ثانية، وتراجع إمكانات الدور التركي بشكل واضح في سورية بعد التدخل العسكري الروسي المباشر، والاتفاق الأمريكي-الروسي من ناحية ثالثة. وقد اتفق الأمريكيين والروس على سقف، وخارطة طريق بجدول زمني يحدد شكل سورية المستقبلية ضمن بنود شملت تهديداً مبطناً بالإرهاب أو دعم الإرهاب لمن يخرج عن هذا الاتفاق[31]. وقد تزامن هذا الاتفاق مع الانتخابات التركية في حزيران/يونيو2015، وما ترتب عليها من متغيرات داخلية وخارجية أثرت على صانع القرار التركي، ودفعته لإعادة تقييم سياسته الخارجية، وما ترتب على هذا التغير من فتح قاعدة "إنجيرليك" العسكرية لطائرات التحالف الدولي وانخراط تركيا بشكل فعلي في التحالف الدولي لمكافحة تنظيم "داعش".

باعتقادي، أن الحكومة التركية قد وصلت لقناعة، أن الوضع في الأراضي السورية يزداد خطورةَ، وأن المسالة لم تعد تتعلق بسورية وحدها، وأن الخطوات الاصلاحية التي قام بها النظام السوري هي شكلية وغير كافية، وأن استمرار النظام السوري على ما هو عليه، سيؤدي إلى نتائج كارثية، وقد يُدخل منطقة الشرق الأوسط في دوامة من العنف الذي لا يمكن التنبؤ بنهايته. لعل ذلك، ما دفع بتركيا إلى إعادة هيكلة سياستها الخارجية انطلاقاً من رهانات نشطة لدى صناع القرار التركي، والتفاتاً إلى رهانات جديدة يمكن أن تكون أقوى من سابقتها، ومن شأنها أن تولد مصالح لها لم تكن باستطاعتها نزعها من النظام السوري، وهذا يعني أن العلاقات التركية- السورية أضحت أمام نقطة تحول حرجة ومفصلية.

وتعتقد الدراسة بان سورية، بات في وضعٍ أفضل على المستويين السياسي والعسكري، وفي الوضع الميداني أيضاً، بفعل التدخل الروسي وتغير خريطة التحالفات في المنطقة، وقد بينت تصريحات المسئولين السوريين كالناطقة باسم الخارجية السورية "بثينة شعبان" حقيقة ذلك، عندما صرحت لصحيفة نيويورك تايمز بالقول: "إن اليد الطولى أصبحت الآن للنظام في مواجهة المحتجين ... إذ لا يمكن أن نكون متسامحين مع اناس يقومون بتمرد مسلح"[32]. وكذلك تصريحات رامي مخلوف ابن خال الرئيس السوري، الذي صرح لصحيفة نيويورك تايمز قائلاً: "إن سورية ستقاتل في هذه المعركة حتى النهاية وإن أدى ذلك إلى حرب وفوضى شاملة في الشرق الأوسط ... إذا لم يكن هناك استقرار هنا (في سورية) فمن المستحيل أن يكون هناك استقرار في إسرائيل.. لا يوجد طريقة ولا يوجد أحد ليضمن ما الذي سيحصل بعد ذلك"[33]. ناهيك عن الدعم الإيراني المتواصل لنظام الأسد الذي حسم أمره باتجاه الخيار الإيراني في التعامل مع الأحداث في بلاده، وهو المعالجة الأمنية والعسكرية للاحتجاجات بدلاً من الخيار السلمي القائم على الحوار وجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد صرح الرئيس الإيراني "محمود أحمدي نجاد" بالقول: "إن سورية قادرة على حل مشاكلها بنفسها دون تدخل خارجي من أحد"[34].

وسائل الحكومة التركية للتعامل مع النظام السوري.

دفعت تطورات الأزمة السورية القيادة في تركيا إلى اتباع وسائل جديدة في التعامل مع النظام السوري، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- **استضافة المعارضة السورية:**

كشفت الأحداث في سورية عن واقعٍ جديد تمثل في اتخاذ الحكومة التركية مواقف حازمة من النظام السوري، وخاصة بعد ان اخفقت في اقناع القادة السوريين بضرورة تنفيذ اصلاحات من شأنها أن تؤدي إلى نظام حكم تعددي ديمقراطي في نهاية المطاف، وتمثلت هذا المواقف والاجراءات في دعم واحتضان المعارضة السورية، وخاصة تنظيم الاخوان المسلمين، وقوى المعارضة السورية الأخرى، وقد اتخذت الحكومة التركية هذه المواقف من زاويتين، هما[35]:

الاولى: الدعوة إلى تخلي الرئيس بشار الأسد عن الحكم.

الثانية: تقديم الدعم الدبلوماسي والعسكري للمعارضة السورية.

فعلى الجانب الدبلوماسي، أُعلن في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2011 في مدينة اسطنبول عن تأسيس المجلس الوطني السوري، كما ساهمت تركيا في انشاء مجموعة "أصدقاء سورية"، وهي تجمع يهدف إلى دعم الانتفاضة السورية ومواصلة الضغط على السلطة الحاكمة فيها[36].

وفي 2 نيسان/إبريل 2012، استضافت تركيا "مؤتمر أصدقاء سورية الثاني"، حيث اكد وزير الخارجية التركي السابق "أحمد داوود أوغلو" على مجموعة من الثوابت، منها دعم المجلس الوطني السوري، وإنشاء صندوق للمساعدات الانسانية[37]. وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 أُعلن في العاصمة القطرية "الدوحة" الاتفاق النهائي على توحيد صفوف المعارضة السورية تحت لواء كيان جديد هو "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية"[38].

وخلال حضور وزير الخارجية التركي اجتماعاً وزارياً لمنظمة المؤتمر الاسلامي في جيبوتي في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، صرّح بأن تركيا

اعترفت بالائتلاف بوصفه ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب السوري، ودعا دول المنظمة إلى الاعتراف به[39]، وفي الجانب العسكري، بدأ دعم تركيا للمعارضة السورية المسلحة واضحاً في السماح لقيادة الجيش الحر بالتمركز فوق أراضيها[40].

لذلك، اضطلعت تركيا في بديات الأزمة بدور الوسيط بين النظام السوري وقوى المعارضة الرئيسية، خصوصاً حركة الإخوان المسلمين. بيد أن المقاربة السورية التي ساوت بين حركة الإخوان بالنسبة لدمشق، وحزب العمال الكردستاني (PKK) بالنسبة لأنقرة، ورفض إتباع الحلول السياسية كاستراتيجية، وليس كمناورة للقضاء على الثورة، دفعاً للحكومة التركية، وفي سياق التنسيق مع المواقف الإقليمية والدولية، إلى الاضطلاع بدور القوى الداعمة لتيارات وأحزاب المعارضة السورية[41].

وارتبط بذلك أن تركيا التي تخوفت من تداعيات الأحداث السورية على أمنها القومي هدفت من ناحية تقوية المعارضة لتفادي كارثة حرب، ربما تفضي إلى تقسيم الدولة التي يقطنها 22 مليون نسمة. ومن ناحية أخرى، سعت إلى تجنب التداعيات الأمنية التي قد تضر بمصالحها، لاسيما حال تفاقم الأزمة في شقها الطائفي والعرقي. لذلك، تحولت تركيا مع مرور الوقت إلى مركز رئيسي لتنظيم مؤتمرات المعارضة السورية، كالمجلس الوطني السوري، والجيش السوري الحر، المكون بصفة أساسية من المنشقين السنة عن الجيش.

لو نظرنا إلى طبيعة المعارضة السورية بشقيها السياسي والمسلح، سنجد أنها عبارة عن خليط سياسي، غريب عن التوجهات والأهداف والبرامج الوطنية، مما زاد الأمور تعقيداً أمام تركيا، التي تسعى من خلال سياستها التحكم في أوراق اللعبة السياسية السورية، وذلك من خلال الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع قوى

المعارضة المختلفة، لكي تؤثر على قرارات المعارضة، وتمثل قيداً غير مباشر على طموحات الأكراد. فمن الاصح أن تركيا تخشى من تأثير سقوط النظام السوري على وضع الأكراد لديها، والذين يشكلون ما يزيد 20% من سكانها، وبالتالي ازدياد طموحهم الانفصالي، وتقوية موقف الأكراد في العراق، وربما تطبيق نموذجهم الفدرالي في سورية، بما يؤثر مستقبلاً على الوحدة الإقليمية للأراضي التركية، وهو ما ظهر في زيارة وزير الخارجية التركي السابق أوغلو في أغسطس 2012، لكردستان العراق للتنسيق المشرك ضد نشاط حزب العمال الكردستاني. والخوف من استخدامه (إيرانياً وسورياً) للتأثير على الموقف التركي من الأزمة السورية[42].

ومما لا شك فيه، أن الأزمة السورية أدت إلى تزايد قوة أكراد العراق تجاه تركيا، الذي يدعم إنشاء منطقة كردية بإدارة ذاتية سورية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق المطالب الكردية بالحصول على حكم ذاتي داخل تركيا نفسها.

وفيما يتعلق بالموقف التركي تجاه إيران، ومواقفها الداعمة للنظام السوري، يعتقد وزير الخارجية التركي ألأسبق "ياشار ياكيش": "أن إيران لا يمكنها تحقيق هدفها في نشر النفوذ الشيعي والسياسي في المنطقة العربية، من دون المرور بالحلقة السورية الملاصقة لحزب الله في لبنان، وبالتالي الوصول إلى البحر المتوسط، والتأثير السياسي في مسار التفاعلات الداخلية والخارجية"[43]. إن الموقف التركي، يعكس حالة الصراع، والتنافس بين القوتين الاقليمية تجاه المنطقة العربية.

وباعتقادي أن الساحة السورية الآن وما يدور فيها، من صراع إقليمي إيراني-تركي، يمكن اعتباره شكلاً من أشكال الحروب بالوكالة. وبالنسبة لإيران، فإن سقوط النظام السوري، سيعتبر كارثة لإيران، أو كما وصفه البعض "بزلزال

جيوبوليتيكي"[44]، سوف ينهي النفوذ الإيراني في المنطقة، وسيكون له تداعيات حتمية على بنية المشروع الإيراني برمته. فسقوط النظام السوري-حسب الاعتبارات الإيرانية-سيؤثر على علاقة إيران بحلفائها في لبنان وفلسطين، وخصوصاً أن سورية تمثل حلقة الوصل المحورية بين الطرفين.

- **مصادرة الأسلحة:**

منذ بداية الأحداث الجارية في سورية شددت أنقرة الرقابة على جميع معابرها (البرية والجوية والبحرية) وذلك، لمنع تهريب الأسلحة والعتاد للنظام السوري من مناصريه، وقد أوقفت السلطات التركية الكثير من شحنات الأسلحة المهربة من إيران إلى سورية عبر تركيا، ففي آذار/مارس 2011، أجبرت السلطات التركية عدداً من الطائرات الإيرانية المتجهة إلى دمشق علي الهبوط لتفتيشها، وقد أوقفت السلطات التركية إحدى هذه الطائرات، وصادرت حمولتها، واعتقلت طاقمها، وكانت الطائرة تحمل شحنة من الأسلحة المتجهة لدعم النظام السوري[45]. تلى ذلك قيام مقاتلتان حربيتان تركيتان بإجبار طائرة سورية قادمة من العاصمة الروسية موسكو، على الهبوط في العاصمة أنقرة، حيث تم مصادرة الأسلحة المشحونة على الطائرة، وذكرت محطة "أن تي في" الإخبارية ووسائل إعلام تركية أخرى نقلا عن مسؤولين أتراك أن الطائرة كانت تنقل أجزاء من أنظمة صواريخ. وعلى الحدود البرية مع سورية، أوقفت السلطات التركية شحنة أخرى من الأسلحة الإيرانية متجهةٍ إلى دمشق. وفي آب/أغسطس 2011، احتجزت سلطات الأمن التركية سفينة محملة بالأسلحة الإيرانية إلى سورية. أما في المجال البحري، فقد صرح رئيس الوزراء التركي

"رجب طيب أردوغان": "أن بلاده اعترضت إحدى السفن التي تحمل العلم السوري وهي محملة بالأسلحة والذخائر"[46].

عموماً، فإن المتتبع لحركة تدفق الأموال والسلاح إلى سورية، يدرك أن تركيا لعبت دوراً أساسياً في مراقبة الحدود السورية، (البحرية والجوية والبرية)، وذلك انطلاقاً من أن دمشق محاطة بعدد من الدول والفاعلين الداعمين للنظام السوري ضد قوى المعارضة (العراق، حزب الله في لبنان، إيران)، لذلك أوكلت مهمة مراقبة الحدود لتركيا بالتنسيق مع قوى إقليمية ودولية بهدف منع تدفق السلاح للنظام السوري.

- **فرض العقوبات:**

أعلنت الحكومة التركية عن مجموعة من العقوبات ضد النظام والمسئولين السوريين الذين ارتكبوا- من وجهة النظر التركية- جرائم ضد الإنسانية، كان من أبرزها، فرض حظر على الأسلحة القادمة لسورية، وإغلاق كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية للمجال السوري، أيضاً أعلن وزير الخارجية التركي السابق أ"حمد داود أوغلو" عن مجموعة أخرى من العقوبات المالية ضد النظام السوري كان من أبرزها تعليق أعمال مجلس التعاون الاستراتيجي بين الدولتين، وتجميد أموال وحسابات كبار مسئولي النظام السوري المتورطين- حسب قوله- في جرائم ضد الإنسانية، بالإضافة إلى إيقاف كافة التعاملات المالية مع البنك المركزي السوري. كما تتضمنت العقوبات تجميد أموال الحكومة السورية في تركيا، وإيقاف القروض المقدمة إليها، ومنها القرض المقدم من "بنك اكسيم التركي" للمشاريع التنموية والاستثمارية في سورية[47].

- **التدابير العسكرية الأمنية والاستخباراتية[48]**

1- نقل ملف الأحداث في سورية إلى مجلس الأمن القومي، والتركيز على مخاوف عدم الاستقرار والصراع الديني والمذهبي، والتداعيات الكردية، واحتمال التقسيم، والتهديدات الأمنية المحتملة على تركيا، وإعطاء توجيهات للمؤسسة العسكرية للاستعداد لأي تطورات أمنية محتملة، ودراسة خيارات أمنية محددة للقيام بها عند الضرورة، والقيام بخطوات أمنية عملية تتعلق بجعل الحدود أكثر مرونة لتسلل الأفراد والسلاح ومختلف أشكال الدعم المعنوي والمادي.

2- يعتبر الحديث عن إغلاق تركيا لحدودها مع سورية عدة مرات بحجة تسلل مقاتلين من حزب العمال الكردستاني من سورية إلى تركيا، هو بمثابة إيحاءات لسوريا بعدم قدرتها على تأمين الحدود، ووجود لمقاتلين أكراد في سورية، أو تحريك مخاوف داخل تركيا من عودة الحزب المذكور للنشاط من داخل سورية، مما يتطلب تدخلاً تركيا من نوع ما، أو ربما الإيحاء بأن سورية تريد دعم الحزب من جديد.

3- إشاعة معلومات بأن تركيا تريد إقامة "ملاذات آمنة" على حدودها مع سورية أو داخل الأراضي السورية للحد من تدفق آلاف اللاجئين السوريين الهاربين من الأحداث، كما أشيعت معلومات عن الاستعدادات التركية للقيام بأعمال عسكرية تجاه سورية بهدف إقامة بؤر سياسية وعسكرية على غرار مدينة بنغازي الليبية، وذلك على غرار خطط لحلف الناتو وأطراف أخرى.

4- التنسيق الأمني والاستخباري مع أطراف دولية وإقليميه، وسورية معارضة، وقد أشيع عن اشراك تركيا في إقامة لقاءات وخطط تنظيمية بهذا الخصوص



لجهات سياسية واستخباراتية من تركيا نفسها، ومن دول مثل الولايات المتحدة وإسرائيل، وحتى من دول عربية .عدا عن التنسيق القائم في إطار الاتفاقات الأمنية والاستراتيجية مع الناتو والولايات المتحدة وإسرائيل وغيرها في مجال الأمن، ومكافحة الإرهاب واحتواء مصادر التهديد التي يمكن أن يسري مفعولها على الشأن السوري.

5- استدعت تركيا الاحتياط العسكري بسبب استمرار الأزمة في سورية، حيث تم نشر قوات كبيرة على طول الحدود السورية التركية، وشملت الدعوة جميع الجنود والضباط الذين أنهوا خدماتهم في الجيش التركي في السنوات الخمس الأخيرة، وهناك استعدادات تركية جديدة وتعزيزات في الجيش الثاني المسئول عن الحدود السورية، ولهذا صلة بما تروجه الاستخبارات التركية عن تسلل مقاتلين من حزب العمال الكردستاني إلى تركيا في منطقتي "غازي عينتاب" و"لواء الإسكندرونة"، ولكن الهدف الأبرز هو التدخل وفرض منطقة عازلة في سورية، أو الضغط على سورية لتنفيذ ما نقله لها وزير الخارجية التركي السابق "أحمد داود أوغلو" عدة مرات لتنفيذ إصلاحات جذرية.

المحور الثالث: العوامل التي ساهمت في تغيير سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية.

مما لا سك فيه أن ثمة متغيرات وعوامل إقليمية ودولية، وأخرى متعلقة بالوضع الميداني على الأرض قد لعبت دوراً في انعكس على موقف الدولة التركية من الأحداث في سورية، منها:

- **الخلافات التركية– الأمريكية:**

عولت الحكومة التركية على فوز حزب العدالة والتنمية الحاكم في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 7 حزيران/يونيو 2015، والتي حقق فيها الحزب نجاحاً كبيرة ومستحقاً، ويبدو أن الملف السوري كان حاضراً وبقوة في الانتخابات التركية، حيث كان حزب العدالة والتنمية يأمل أن يساهم فوزه في اعطاء الحكومة التركية دوراً أكثر فعالية في الملف السوري، بمعنى، أن تتفرغ لمشاكلها الخارجية، وأن تتمكن من تغيير الدستور، بحيث يعطي هذا التغيير صانع القرار مساحة وحرية أكبر في اتخاذ القرارات، وكذلك يسمح بتحريك الجيش التركي خارج حدود دولته. وقد تزامنت نتائج الانتخابات التركية مع تصاعد حدة الخلاف بين تركيا والولايات المتحدة بشأن سورية، ففي 22 و23 كانون الثاني/يناير 2016، وصل نائب الرئيس الأمريكي، "جوزيف بايدن"، في زيارة رسمية إلى تركيا، وبالنظر إلى أن تفاقم الملفات الإقليمية موضع اهتمام البلدين، وأن الزيارة تأتي بعد فوز "حزب العدالة والتنمية" في انتخابات نوفمبر/نشرين الثاني 2015، وأنها قد تكون الزيارة الأخيرة لمسؤول أميركي على هذا المستوى إلى تركيا قبل نهاية ولاية الرئيس "باراك أوباما"، كانت احتمالات الاتفاق والخلاف في مباحثات "جوزيف بايدن" مع المسؤولين الأتراك موضع اهتمام كبير لمراقبي العلاقات التركية-الأميركية[49]

كرَّر بايدن خلال لقائه بالقادة الاتراك انتقادات الإدارة الأمريكية لما تراه من قيود على حرية التعبير في تركيا؛ وهو الأمر الذي استدعى قيام الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، بتذكير بايدن بأن أحداً لا يجب أن يساوي بين دعم الإرهاب وحرية التعبير. ولكن بايدن لم يتردد، سواء في لقاءاته غير الرسمية أو في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع رئيس الحكومة التركية، "أحمد

داود أغلو" حيث قال: "الولايات المتحدة تدرك أن داعش ليست التهديد الوحيد للشعب التركي، فحزب العمال الكردستاني هو تهديد لهم بالقدر نفسه، ولا فرق بين داعش و (PKK) وجبهة النصرة"[50].

وأشارت تقارير إلى أن الطرفين اتفقا على تعزيز التعاون في الحرب ضد تنظيم الدولة، لاسيما فرض رقابة صارمة على الحدود التركية–السورية. كما أشارت التقارير إلى أن الجانب الأميركي وافق مبدئياً على مقترح تركي لإيجاد حلّ للخلاف حول قاعدة التدريب العسكري التركية في "بعشيقة العراقية"، التي طالب العراق بإغلاقها وسحب القوات التركية من أراضيه. ويتضمن المقترح التركي وضع القاعدة ضمن جهود التحالف الدولي لمواجهة تنظيم الدولة، ووجود مراقبين عسكريين عراقيين في القاعدة بوصف العراق أحد الأطراف الرئيسة المشاركة في التحالف.

والحقيقة، أن زيارة بايدن أعادت التأكيد على واحد من أهم أسباب الخلاف بين أنقرة وواشنطن وهو: الدور الكردي في سورية. فمن وجهة نظر الحكومة التركية، لا يوجد فرق بين حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سورية وحزب العمال الكردستاني في تركيا. كما يقول الرئيس أردوغان: "إن جماعات مثل تنظيم داعش وحزب الاتحاد الديمقراطي هي أدوات في الصراع العالمي على السلطة... إن هذه الجماعات هي مثل حزب العمال الكردستاني هنا. لا فرق بينه"[51].

وبالنظر إلى التوافق بين الاتحاد الديمقراطي ونظام الأسد على تقاسم الأدوار في منطقة شمال غربي سورية، وإلى العلاقات المتزايدة بين الحزب والقوات

الروسية في سورية، تعتبر الحكومة التركية الاتحاد الديمقراطي ليس خطراً على تركيا وحسب، بل وخطراَ إقليمياً، يهدد دور تركيا في سورية.

ونقطة الخلاف بين تركيا والولايات المتحدة، أن الولايات المتحدة لا ترى حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سورية كما تراه تركيا؛ بل إن الولايات المتحدة لم ترَ مانعاً من التعاون العسكري مع قوات الاتحاد الديمقراطي (وقوات حماية الشعب التابعة له)، ودعمه عسكرياً ولوجستياً في الحرب ضد تنظيم الدولة. وليست هذه بسياسة أمريكية طارئة، بل هي سياسة مستمرة منذ معركة عين العرب (كوباني) في 2013، على الأقل ما يحدث هو أن التعاون الأميركي- الكردستاني في سورية، قد تصاعد بعد أن أصبحت قوات الحزب تمثِّل العمود الفقري لـــ "قوات سورية الديمقراطية" المناهضة لتنظيم الدولة. وتشير تقارير إلى أن القوات التابعة للاتحاد الديمقراطي تجهز قاعدة جوية سورية قريبة من القامشلي لاستخدام المخابرات الأمريكية[52]

- **خارطة التحالفات الدولية والمصالح التركية:**

أثار تحول الموقف التركي إزاء الأزمة السورية الكثير من التساؤلات حول طبيعة ذلك التحول وأبعاده المترقبة على مسار الأحداث، فقد ساهمت مجموعة من الأحداث في تغير الموقف التركي ودفعت الدبلوماسية التركية إلى محاولة تفكيك العقدة السورية من خلال التوصل إلى تفاهمات إقليمية ودولية، خاصةً تغير الخارطة السياسية للتحالفات، منها القرار الروسي في مجلس الأمن الذي يدعو إلى الاسترشاد بالاتفاق الأمريكي الروسي لإيصال المساعدات إلى المناطق المحاصرة، ويحث الأطراف على وقف الأعمال العدائية فوراً، والتأكيد على التحقق من فصل قوات المعارضة السورية المعتدلة عن "جبهة فتح الشام"، كأولوية رئيسية[53].

وهو ما يفسر طلب وزير الخارجية التركي من "جبهة فتح الشام" الانسحاب الفوري من حلب؛ الانطباع بأن ثمة تحالفات جديدة بدأت ترتسم في المنطقة، تحالفات يترتب عليها نتائج عسكرية وسياسية معينة. وهذا ما أكده المتحدث باسم الجبهة "عبد السلام عبد الرزاق": "إن طلب خروج جبهة فتح الشام، من حلب سيزيد الأمور تعقيداً مع تدخل ميليشيا الحرس الثوري الإيراني وميليشيا حزب الله اللبناني وروسيا"[54]. ويبدو أن روسيا، وإيران هما المستفيدين من خارطة التحالفات الجديدة مع تركيا. إذ تتميز التحالفات الوليدة بأنها هشة ومدمرة للمنطقة العربية؛ لسببين رئيسين:

1- تهديد الأمن القومي العربي من جهة، واستمرار النزاعات وحالة اللاستقرار في البلاد العربية الناتجة عن استمرار الاحتجاجات والاضطرابات فيها.

2- تأجيج الصراعات الطائفية من جهة ثانية.

ويرى الأتراك أن التقارب مع الروس؛ يبدو أكثر منطقية ووضوحاً من تقاربهم مع العرب القائم على الشك والريبة، وعدم الثقة. فتركيا حققت من تقاربها مع روسيا مكسبين مهمين، هما[55]:

1- أخذت تركيا الضوء الأخضر في الشمال السوري، فأنهت وجود تنظيم الدولة على حدودها الجنوبية.

2- قضَت على حلم الأكراد بإقامة كيان جغرافي متصل شمال سورية، وغدا مطلب المنطقة الآمنة الذي ابتزت به الولايات المتحدة تركيا طويلاً دون أن تنفذه؛ واقعاً بفضل التقارب الروسي التركي، ناهيك عن المكاسب الاقتصادية.

ومع ذلك، فإن تركيا تخشى أن يؤدي تحالفها مع روسيا إلى تحجيم وتقليص دورها في سورية بما يعزز بقاء الرئيس الأسد، ويجعل أي حل للازمة في سورية مرتبطاً ببقائه، فربما تحاول روسيا اقناع تركيا بحرصها على مصالحها، مقابل تحييدها عن لعب دوراً فعالاً في مجريات الأحداث. وبذلك تخسر المعارضة السورية داعماً رئيسياً لها[56]. ولا شكّ أنّ أي تقدم تحرزه روسيا في سورية سيحسب نصراً لصالح النظام السوري وحليفه الإيراني، وبالتالي اكتمال الهلال الإيراني، وحصاره للخليج العربي، ولذلك تبعات لن يستطيع الخليج تحملها.

أضف إلى ذلك كله، لم تعد تركيا هي الدولة الوحيدة التي دعمت الثورة السورية، فكان إلى جانبها دولة قطر الذي أخذ دورها بالتراجع، لمصلحة الدور السعودي الذي برز بتدخل عميق في تشكيلات المعارضة السورية، ومن ثمّ تراجعه وضعفه ، خاصة بعد الحرب على اليمن وعملية "عاصفة الحزم" في آذار/مارس 2015[57]، وكذلك، الموقف الرسمي العربي الرافض لأي تدخل مفترض لتركيا في سورية، وهو اعتبار مهم يضعه صانع القرار التركي نصب عينيه، سيما والموقف من معسكر بعشيقة العراقي ما زال حديثاً[58].

3-الخطر الكردي:

من هذه النتائج الأكثر خطورة على تركيا في الأزمة السورية، سيطرة حزب الاتحاد الديموقراطي، وغيره من الأحزاب الكردية، على مناطق واسعة من شمال، وشمال شرقي سورية تسكنها غالبية كردية، وشرعوا في ترتيبات لإدارتها ذاتياً، الأمر الذي يشكل قلقاً حقيقياً للسلطات التركية خصوصاً لجهة تأثيره على الأكراد الأتراك. وأكثر من ذلك فهي تخشى أن يتحول شمال سورية، من جديد، إلى قاعدة

ومنطلق لمقاتلي حزب العمال الكردستاني في حال فشل الاتفاق معه لتسوية القضية الكردية في تركيا سلمياً، كما تشير المعطيات على الأرض[59].

من جهة أخرى، بدأ العلويون الأتراك الذين يشكلون كتلة سكانية كبيرة، يهددون بأنهم لن يقفوا مكتوفي الأيدي في حال تعرضت الأقلية العلوية في سورية لصراع طائفي. إذاً، ما كانت تخشاه تركيا من انعكاس ما يجري في سورية على الداخل التركي– والذي كان السبب الحقيقي وراء المواقف التركية الحادة نسبياً ضد النظام السوري– قد حصل. لذلك، بدأت الحكومة التركية في الآونة الأخيرة تجري مراجعة جدية لسياساتها تجاه سورية، فحسنت من علاقاتها مع إيران الحليف القوي للنظام السوري، وأعلنت تأييدها لمؤتمر جنيف، وشرعت في الحد من دخول المقاتلين إلى سورية، بل شرعت في بناء سور على امتداد الحدود السورية– التركية[60]. كل هذه الإجراءات من جانب تركيا تشير بأن السياسة التركية تجاه سورية سوف تشهد انعطافه جديدة.

إذن، تبقى المسألة الكردية نقطة محورية لسياسات تركيا الداخلية والخارجية على حدٍ سواء، وتؤدّي إلى إضفاء الضبابية على الموقف الذي ينبغي لها اتّخاذه ضدّ النظام في سورية. بمعنى آخر، هذا التاريخ من الصراع هو مجرّد سبب آخر كي يكون لتركيا دور في أيّ عملية دولية في سورية، وقد يمنحها هذا الأمر إمكانية السيطرة على تطور وضعية الأقلية الكردية في سورية، وأيضاً على تطوير علاقات حسن جوار مع الأكراد السوريين، مثلما فعلت في العراق[61]. بمعنى، أن الموقف الأمريكي الذي لم يتغير حتى الآن فيما يتعلق بخطوطه الحمراء إزاء سقف الدعم المقدم للمعارضة السورية، وخصوصاً مضادات الطيران، فضلًا عن التدخل المباشر في سورية[62]. بدأ يزداد التقارب الروسي الإيراني وحتى الأميركي المفروض أنّه

الحليف التاريخي لتركيا، ولكنه تخلى عنها في مواقف عدة منها، دعمه لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (PYD) الذي تعتبره تركيا فرعاً لحزب العمال الكردستاني (PKK)، والذي تصنفه على قائمة الإرهاب، إضافة إلى وقوفه ضد مشروع تركيا الهادف إقامة مناطق آمنة في سورية[63].

بيد أنّ التهديد الكردي لتركيا يؤجّج تردّدها بقدر ما يؤجّج تعبئتها، عندما يتعلّق الأمر بعملية عسكرية تركية. وثمّة خشية من أن تسفر عملية عسكرية فاشلة في سورية ضدّ النظام السوري عن لجوئه إلى تعزيز دعمه للأكراد الانفصاليين في تركيا. كما يمكن لدمشق ضمّ مجموعات كردية من العراق وسورية لإعادة إحياء حرب الغوار في تركيا. لكن البعض يعتقد أنّ المشاركة التركية في عملية دولية لإطاحة بالنظام السوري تكسر المطامح الكردية. ولا تزال تركيا تتأرجح بين القمع والتسامح ازاء جماعتها الكردية، ما يزيد من تردّدها في المشاركة في حلّ خارجي للأزمة السورية.

4-التدخل العسكري الروسي في سورية:

يفرض التدخّل العسكري الروسي في سورية المزيد من الأعباء على تركيا التي أصبحت اليوم في موقع صعب للغاية، مع تفاقم تداعيات الأزمة السورية المستمرة منذ أذار/مارس 2011، كما يفرض هذا الدور الروسي المستجد- كمّاً ونوعاً على تركيا- المزيد من التحديات بما يعقّد حساباتها الصعبة أصلاً في المعادلة السورية. في هذا السياق، يمكننا القول أنّ التدخّل العسكري الروسي في سورية سيفرض على تركيا ثلاثة تحدّيات رئيسيّة، هي:

1- التحدي الأول: يتعلق بجغرافية الانتشار العسكري الروسي في سورية.

التعزيزات العسكرية الروسية التي وصلت سورية تشير إلى أنّ البقاء الروسي هناك غير مؤقّت، وإنما هو بقاء طويل الأمد، كما أنّ تركّزه الجغرافي على الساحل السوري يفتح المجال واسعاً أمام اجتهادات كثيرة أبرزها دعم سيناريو "ديفاكتو كانتون علوي" على الساحل.

في هذا المعطى بالتحديد، من المعلوم بأنّ وحدة الأراضي السورية تعد أولوية في السياسة التركية ليس من أجل الموقف المبدئي التركي بشأن تقسيم دول المنطقة فحسب، بل لأنّ أمنها القومي أيضاً مرتبط بهذا الأمر. وكما بات واضحاً، فإنّ أحد أسباب التدخل العسكري التركي الأخير، هو قطع الطريق أمام وحدات حماية الشعب التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني الذي يرأسه صالح مسلّم، لإقامة ديفاكتو منطقة أو دولة كردية في الشمال السوري، وإرسال رسالة حازمة بأنّ تركيا لن تقبل أبداً إنشاء دولة كردية في الشمال السوري(64). كما أن الوجود العسكري الروسي في سورية معطوفاً على العمليات العسكرية التي تنفذها موسكو في سورية، تقوّض من هذا التوجه التركي خاصةً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عاملين اثنين، هما(65):

1- أن وجود روسيا في سورية هو في جزء منه لضمان تحصين "الكنتون العلوي"، وهذا الأمر يتناقض مع الجهود التركية الأخيرة التي تهدف إلى قطع الطريق على إقامة دولة كردية في شمال سورية، لأنّ من شأنه أن يشجع الأكراد على أن يحذو حذو العلويين سواء بدعم من روسيا، أو بدعم من قوى غربية مثل: الولايات المتحدة أو قوى إقليمية مثل إيران.

2-إن قوات حماية الشعب الكرديّة، قامت بالفعل بتقديم طلب رسمي إلى موسكو، من أجل إشراكها في العمليات العسكرية التي تجري من ناحية التنسيق والتنفيذ، ومن أجل مدّها أيضاً بتعزيزات عسكرية وأسلحة وعتاد، وهو أمر سيثير غضب تركيا، لاسيما أنّ الأخيرة كانت قد انتقدت الولايات المتحدة عندما كانت ولا زالت تقوم بالدور ذاته في دعم المليشيات الكردية.

2- التحدي الثاني: نوعية الانتشار العسكري الروسي ومطلب تركيا إقامة منطقة آمنة.

التدخل العسكري الروسي في سورية من شأنه أن يزيد من تعقيد المطلب التركي في إقامة منطقة آمنة في الشمال السوري، لا تزال تركيا تواجه صعوبات بالغة في فرض هذا المطلب، نتيجة المراوغة الدائمة التي تبديها الولايات المتحدة إزاء الموضوع، والذرائع الطويلة التي تعرضها لتبرير رفضها. ومن المعروف أيضاً أن إيران وروسيا من أشد المعارضين لطرح المنطقة الآمنة والحظر الجوي، وهذا يعني أنّ على من يريد المشاركة في إنشاء مثل هذه المنطقة في هذا التوقيت أن يضمن موافقة روسيا عليها، لتفادي إمكانية التصادم العسكري معها حال تمّ المضي قدماً في إقامتها، دون أخذ اعتراضها بعين الاعتبار، خاصّة أنّ نوعية بعض الأسلحة التي نشرتها روسيا في سورية ترتبط بمثل هذا الأمر، أكثر من ارتباطها بالذريعة الروسية العلنية، وهي محاربة تنظيم "داعش"[66].

3- التحدي الثالث يتعلق بهدف روسيا النهائي في سورية وتأثيرها على موقف تركيا من نظام الأسد.

على الرغم من التصريحات الرسمية الروسية بشأن أهدافها في سورية، فلا تزال أهداف موسكو النهائية من هذا التدخل العسكري غير معروفة، إذ لا تزال

هناك علامات استفهام كبيرة حول الدور الروسي المستجد، هل هو لإنقاذ النظام السوري مرحلياً؟ أم هو لتحسين وضعه في مفاوضات قادمة؟ أم هو لاستخدام الملف السوري في مساومات أخرى لا علاقة لسورية بها أصلاً؟ أم هو لتثبيت النظام السوري في موقعه؟ بغض النظر عن كل هذه التساؤلات، هناك حقيقتان لا يمكن إنكارهما(67):

الأولى، أنّ الدعم الروسي لسوريا انتقل من دعم بالواسطة إلى دعم مباشر، ومن دعم سياسي إلى دعم عسكري مفتوح، وهذا يعني أنّ مهمّة تركيا في التشديد على إخراج الرئيس الأسد من المعادلة أصبحت معقدة وشبه مستحيلة، لاسيما مع الرضى الأمريكي الضمني على إمكانية أن يكون هناك دور ما للرئيس الأسد في مرحلة انتقالية مستقبلية.

الثانية، أنّ العمليات العسكرية لروسيا لا تستهدف بالتأكيد داعش، وإنما الفصائل الأخرى التي كانت في الأصل السبب الرئيسي في إضعاف نظام الأسد إلى حد الانهيار، استهداف هؤلاء يشكل ضربة كبيرة لتركيا سواء في جهودها للاستفادة منهم في تأمين المنطقة الآمنة المفترضة، التي تسعى لتحقيقها أو في سعيهم للإطاحة بنظام الأسد.

عموماً وحتى لو افترضنا أن هدف روسيا النهائي هو التحضير للتفاوض حول الانتقال السياسي في سورية، فهذا يعني تخريب ميزان القوة الذي يميل الآن إلى جانب قوى المعارضة، ودفعه باتجاه النظام السوري من جديد، وهو الأمر الذي سيعيد الجهود التركية إلى المربع الأول.

3-الضغوط الداخلية من قبل المعارضة التركية:

تخوض حكومة العدالة والتنمية حرباً سياسية ضد معارضيها التقليديين كـــ: "الحزب الجمهوري" ومعارضيها الجدد كجماعة "فتح الله كولن"؛ جعلت من دعمها للمعارضة السورية حملاً ثقيلاً يمنعها من المناورة السياسية، ونقطة ضعف يستهدفها معارضوها من خلالها، وقد برز ذلك في اتهام الحكومة التركية بتقديم السلاح وتسهيل عبور مفاتلي تنظيم "داعش" عبر الحدود(68).

في ظل هذه الظروف والحيثيات لا يمكن للحكومة التركية الا أن تكون براغماتية وتعيد حساباتها مع حلفائها ومن تدعمهم، وفي الوضع السوري تشكل انقسامات المعارضة السورية أكبر الأسباب الداعية إلى ذلك، والسياسة التركية لها الحق في أن تراعي مصالحها أولاً خصوصاً إن كانت الأطراف السورية المعارضة صاحبة الشأن لا تراعي مصلحة في سورية في انقساماتها، فإنجازات حكومة العدالة التنمية في مجالات السياسة والاقتصاد خلال العقد الأخير أصبحت مهددة بالخطر نتيجة الوضع غير المستقر في سورية ومصر، ولتركيا الحق في الحفاظ على مصالحها عبر ترميم وترشيد وتعديل عملية الدعم للمعارضة السورية، ولا يظن أحد أن تركيا ستعدل موقفها لتكون إلى جانب النظام السوري لكنها ستغير استراتيجيتها في دعم حلفائها داخل المعارضة السورية بما يخدم مصلحة تركيا وسورية معاً(69).

وقد صدر تصريح مؤخراً عن رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم؛ يؤكد أن تركيا ستلعب دوراً محورياً في حل القضية السورية، مضيفاً أنه "يمكن الحديث عن المرحلة الانتقالية، ولكن لا يمكن الحديث عن وجود لداعش، وحزب العمال الكردستاني والنظام السوري في المستقبل السوري"(70).

.بمعنى آخر، كان الموقف الرسمي التركي يقوم على مبدأ الواقعية السياسية التي أساسها "عدم التدخل في شؤون الدول الشريكة والتركيز على أمرين هما، الشراكة الاقتصادية والدبلوماسية الثقافية"، إلى مثالية سياسية مبنية على سياسة تغيير النظام السوري.

لكن الواقع الخاص لدينامية الأزمة السورية يفسر كيف أن الحكم لم يسقط، وكيف أنه استطاع أن يلجأ إلى تعبئة مضادة من أجل البقاء وأن عسكرة "الثورة السورية" عجلت انتشار ظواهر، مثل تفتت مراكز ثقل القرار داخل المعارضة والفصام بين القاعدة والقمة والعنف الطائفي، وكل هذه العوامل عززت موقع الحكم كبديل من المجهول، وراحت تهدد تركيا من الداخل.

نتج من ذلك دخول تركيا كطرف في حرب طويلة وتعرضها لأثرين جانبيين للنزاع المسلح **هما**[71]:

- ظاهرة الميليشيات الكردية المتشددة والداعمة لحزب العمال الكردستاني.
- ظاهرة انتشار تنظيم الدولة في العراق والشام (داعش)، التي جعلت المعارضة السورية تحارب على جبهتين.

لكل من الظاهرتين انعكاسها على الوضع الداخلي التركي، حيث أصبح الانعكاس السياسي- الأمني على تركيا محور اهتمام السياسة الراهنة، وهو ما يفسر العودة إلى خطاب قومي، والهاجس من الظاهرة الاستقلالية الكردية.

والأسباب هي:

- الدعم الذي تتلقاه الجماعات الكردية من القوى الكبرى سواء الولايات المتحدة أو روسيا.

- الخطوات العملية التي تقوم بها الأكراد للاستقلال مناطقهم في العراق وسورية.
- تصعيد العمل العسكري لحزب العمال الكردستاني في تركيا.

4-ضعف قوى المعارضة السورية وتعدد ولاءاتها:

تواجه المعارضة السورية الكثير من المشاكل، منها الضعف والتشتت، وهو حصيلة تراكمية، أدّت بتفاعلاتها الداخلية، والخارجية والبنيوية، إلى وضعية لا تُحسد عليها. والعامل الأهم، هو افتقار المعارضة إلى أحزاب قوية كان من المفروض أن ترسم الخط السياسي لها، وتقدّم رؤيتها المطمئنة لسورية ومستقبلها، وتضع الاستراتيجيات والتكتيكات للتعامل مع مختلف التحديات. وفي المقابل، لم تتمكّن القوى الثورية الشبابية من بناء الأطر السياسية الناضجة المستقرة التي كانت ستسدّ الفراغ إلى حدٍّ ما. أضف إلى ذلك، الأخطاء التي ارتكبها المجلس الأعلى للثورة السورية بسبب غياب الخبرة السياسية المطلوبة لمواجهة تعقيدات المرحلة، وصعوبة اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وعدم وجود آلية واضحة للمتابعة والمحاسبة والمساءلة[72].

أدّت هذه العوامل، وغيرها، إلى أخطاء استراتيجية في التقديرات والأداء، فكانت أخطاء المعارضة السورية مؤثرة، عندما اعتقدت أن الأمور لن تأخذ سوى أشهر عدة، وربما سنة على أكثر تقدير، لتحقق أهدافها, وقد ترتب على ذلك تجسّد في الترعة الاتكالية، في انتظار الخلاص من النظام السوري.

أيضاً، لم تستطع المعارضة السورية قراءة المواقف الدولية والإقليمية كما ينبغي. ولم تتوقف عند موقع النظام السوري من المعادلات الإقليمية وتفاعلاتها الدولية، ولم تستوعب أبعاد الاستراتيجية التي اتبعها النظام في مواجهة قوى

المعارضة، وكان محورها منذ آذار/مارس 2011 الأول الربط بين الثورة والإرهاب، وبذل المستحيل لحصر المعركة بين النظام والإسلام السياسي السنّي (73).

عموماً، فإن التدخل الخارجي المتعدد على الصعيد السياسي والعسكري أفضى لخلق حالة من الفوضى وعدم التوازن، وما نتج عنه من تعدد وانشطار كبير في صفوف المعارضة المسلحة وأصبحت مراكز القوى المتعددة سبباً في ظهور خلافات جدية وواقعية وعميقة على الأرض أدت إلى تعدد ولاءات كل فريق، تبعاً للدولة التي تمده بالتنظير الأيديولوجي والمال والسلاح والعون المادي والإعلامي ويأتمر وينفذ ما لها من أجندات على الساحة السورية وهذا ما أدى إلى ضعفها وتشتتها واتساع دائرة صراعها على المواقع والغنائم وما تسربت من معلومات على استيلاء بعض القادة المحسوبين على المعارضة المسلحة على ملايين الدولارات التي وهبتها بعض الدول لغرض الدعم العسكري والإعانات الإنسانية لمخيمات السوريين خارج الحدود السورية.

5-حادثة اسقاط الطائرة الروسية (سو-24):

مثلت حادثة اسقاط الطائرة الروسية "سو-24" سابقة خطيرة في مسيرة العلاقات الروسية- التركية، وألقت بظلالها على مسرح الأحداث بين الدولتين في سورية، فالمتابعين لتاريخ العلاقات الروسية- التركية سيقرأون حادثة اسقاط الطائرة الروسية (سوخوي) في سياق طبيعة العلاقة التي حكمت البلدين لزمنٍ طويل؛ فالتدخل العسكري الروسي في سورية، وبشكل فجائي، رأى فيه الكثير مغامرة لن تمر دون أن يكون لها تبعات وتداعيات خطيرة على المشهد السوري والاقليمي، ولم يكن متوقعاً أيضاً أن تقف تركيا مكتوفة الأيدي والمقاتلات

الروسية تدك مناطق سورية محاذية لها[74]. وقد ووصف الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" الحادثة بأنها "طعنة في الظهر من قبل قوى داعمة للإرهاب"[75].

وهذا يشير إلى الاتهام الروسي المتكرر لتركيا بأنها هي من تساعد تنظيم "داعش" وتدعمه اقتصادياً، محذراً تركيا بالقول: "ستكون هناك عواقب وخيمة على العلاقات بين موسكو وأنقره"[76]. في المقابل، حرصت تركيا على تبرير سلوكها، على أنه دفاعاً عن السيادة التركية، وأنه جاء بعد تحذيرات متعددة للطائرة المستهدف. وهو ما دفع رئيس الوزراء "أحمد داود أوغلو" إلى القول: "من حق تركيا الرد على انتهاك مجالها الحيوي"[77].

وعلى إثر هذه الحادثة استدعت موسكو الملحق العسكري التركي لديها بعدما اكدت السفارة الروسية في أنقرة على استدعاء وزارة الخارجية التركية الوزير المفوض لدى سفارتها "سيرغي باتوف". وقد طلبت تركيا من حلف الناتو اجراء مشاورات حول الحادث، وهذا ما يغيظ الروس أكثر؛ لأن حادثة سقوط الطائرة الروسية يعد الأول من نوعه من قبل دولة عضو في حلف الناتو منذ خمسينيات القرن الماضي، ولموقف الروس من حلف شمال الأطلسي أذ أن أحد أسباب خلاف الروس مع تركيا هو بسبب عضويتها بحلف الناتو[78].

وتعد حادثة اسقاط الطائرة الروسية من قبل المقاتلات التركية سابقة خطيرة في العلاقة بين البلدين، وتصعيد كبير في مسار الاحداث المتلاحقة في المنطقة، وقد تلقي بضلالها على الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب، لاسيما الجهود الفرنسية والأوروبية الساعية إلى توحيد جهود المجموعة الدولية من أجل محاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" بعد التفجيرات التي ضربت العاصمة الفرنسية "باريس"، ونجاح الاخيرة في كسب قرار مجلس الأمن من أجل تظافر الجهود في

ضرب تنظيم "داعش". وبالتأكيد ستتصاعد الأزمة السياسية بين البلدين في ظل التواجد الروسي في المنطقة، وربما لن تكون حادثة اسقاط الطائرة، الحادثة الأخيرة، وقد يترتب عليها تداعياتها خطيرة، لاسيما بعد وفاة الطيارين، وربما تنذر تلك الحادثة بمواجهة أو صدام مباشر بين الطرفين في حالة تكرار الحادث، لاسيما في ظل الموقف المتشنج وتراكم الازمات بين البلدين. وقد تنذر بمواجهة عسكرية إذا ما تكررت، الأمر الذي قد يدفع روسيا إلى استهداف الفصائل المسلحة التي تدعمها تركيا ودول الخليج، لاسيما وأن قتل أحد الطيارين الذين قفزا من الطائرة المستهدفة جاء على يد تلك الجماعات، ولعل هذا الأمر ما دفع روسيا إلى إرسال سفينتان حربيتان لمضيق الدردنيل، شمال غرب تركيا، وعبرت السفينة بحر مرمرة ومنه إلى البحر الأسود دون أن تتضح وجهتها النهائية(79).

إنّ إسقاط الطائرة الروسية سيُؤثر بشكل سلبي على العلاقات الروسية-التركية، على الرغم من أنّ روسيا تعد شريكاً أكبر لتركيا اقتصادياً وسياحياً. وتعتبر فالعلاقات الاقتصادية بين الدولتين متداخلة في مجالات التجارة والزراعة الخدمات والسياحة، وكان البلدين قد اتفقا قبل اسقاط الطائرة الأزمة على العديد من الخطط لإقامة مشاريع كبرى في مجال الطاقة، مثل بناء مفاعلات نووية روسية لإنتاج الطاقة الكهربائية في تركيا، ومشروع "السيل التركي" لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر الأراضي التركية. ومن المتوقع أن تؤثر تبعات هذه الأزمة على اقتصاد البلدين، قد تكون التبعات مكلفة أيضاً، وربما تعصف بالتبادل التجاري، وقدرت قيمة العقود التجارية الموقعة بين تركيا وروسيا عام 2014، بحوالي 44 مليار دولار(80). وتعد روسيا ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا بعد بلدان الاتحاد الأوروبي، حيث يزيد التبادل التجاري للبضائع عن الـــ 33 مليار دولار سنوياً،

يضاف إليها استثمارات متبادلة متراكمة بأكثر من 2 ملياري دولار[81]. إن شبكة العلاقات التركية-الروسية معقدة ومتينة لأقصى درجة أن حجم التبادل التجاري بين أنقرة وموسكو وصل في 2014 إلى حاجز 33 مليار دولار[82].

وخلافاً للقطاعات التي تمثل حاجة روسية في العلاقات الاقتصادية مع تركيا، فقد تلجأ روسيا إلى معاقبة تركيا اقتصادياً من خلال قطاع السياحة. ومن الممكن أن يؤدي قرار روسي بهذا الاتجاه إلى التسبّب بضرر كبير لتركيا، باعتبارها الوجهة الأولى عالميا للسياحة الروسية بواقع 5 ملايين سائح سنوياً[83].

عن تداعيات اسقاط الطاهرة الروسية على الأزمة الورية، يقول "غالب دالاي" مدير "منتدى الشرق" في إسطنبول: "إن روسيا سوف تنتقم بطريقة أو بأخرى، ومن الصعب التنبؤ بتوقيت هذا الرد وطبيعته"[84].

بتصوري، فإن روسيا تمتلك الكثير من أوراق اللعبة التي يمكن أن تزعج من خلالها تركيا، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الورقة الكردية ممثلة بقوات الـــ (YPG) الجناح العسكري لحزب العمال الكردستاني في سورية، فإمكان روسيا تقديم كافة اشكال الدعم العسكري لهذه القوات التي من شأنها ان تهدد الأمن التركي.
- ملف داعش، يمكن ان تستخدم روسيا هذا الملف ضد تركيا، فإمكان الروس اطلاق حملة يثبتون من خلالها تورط الاتراك في دعم ما يسمى "تنظيم الدولة الاسلامية"
- تكثيف الضربات الجوية على مواقع المعارضة السورية المدعومة من تركيا.
- استهداف الطيران التركي في المجال الجوي الروسي وقييد حركته، وشل حركة السفت التركية في المياه الإقليمية الروسية وشل حركته.

ناهيك عن قدرة روسيا على استخدام الملفات الاقتصادية، مثل: تعليق المشاريع التنموية المتفق عليها، وزيادة التعرفات الجمركية، كما قد يتأثر تشغيل اليد العاملة التركية في روسيا أيضاً.

باعتقادي أن تركيا كانت حريصة منذ اسقاط الطائرة الروسية إلى امتصاص الغضب الروسي، واحتواء الأزمة مع روسيا مدفوعة بعدة أسباب بعضها يتعلق بحجم وطبيعة العلاقات الاقتصادية التي ستتأثر بالضرورة بالأزمة، وبعضها الآخر يتعلق بمطالبة "حلف شمال الأطلسي-الناتو" لتركيا بضرورة تهدئة الموقف مع روسيا، وضبط النفس وعدم اللجوء إلى التصعيد من منطلق أنه من الممكن إقناع الروس بتركيز هجماتهم على تنظيم الدولة، ومن ثم الاشتراك في الحرب الدولية على الإرهاب.

6-الانقلاب العسكري (الفاشل) 15 تموز/يوليو 2016:

قد يبدو للوهلة الأولى أن محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا مثلت نقطة تحول قد تفضي إلى مراجعة شاملة للسياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية، على اعتبار أن أحد أسباب تحرك الجيش ومحاولة انقلابه هي المعارضة الداخلة لتوجهات الحكومة التركية تجاه الأزمة السورية والمتمثلة في من مساندة ودعم قوى المعرضة السورية، والجماعات الجهادية والتيار الإسلامي في سوريا، وغيرها من المناطق الأخرى في دول الإقليم على حساب قضايا تركيا الداخلية، ومنها تقليص ميزانية الجيش، وقد ظهر هذا التوجه بوضوح عندما أكد الضباط المشاركين في الانقلاب رفضهم فكرة تسليح قوات المعارضة السورية أو دعمها، كذلك رغبة الجيش في تبنى سياسة عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول العربية المجاورة[85]. إضافة إلى أسباب داخلية أخرى كما حددها الباحث في مؤسسة الدفاع عن الديموقراطيات في واشنطن "افكان اردمير" الذي قال: "أن الانقلاب كان نتيجة

عوامل عدة بما فيها مخاوف الجيش من النظام الجديد الذي يعد له اردوغان". ويضيف "إن الأسباب الأخرى تتضمن أحد آخر التطورات المتمثلة في قانون إعادة تشكيل المحاكم العليا، وكذلك رفض اردوغان البقاء على الحياد."[86].

وعلى الرغم من فشل محاولة الانقلاب وتصدي قطاعات كبيرة من الجيش والشعب التركي لها وإجهاضها، إلا أنها ستنعكس بطريقة أو بأخرى على الأزمة السورية. وعليه، يعتقد بعض المتابعين للشأن التركي، بأن الحكومة التركية بدأت بمراجعة سياستها تجاه سورية قبل محاولة الانقلاب الفاشلة تغيير، ومع ذلك، فإن السؤال الذي يطرح نفسة، هل ستدفع محاولة الانقلاب- وإن فشلت- القيادة التركية إلى إعادة حساباتها تجاه الأزمة السورية، أم لا؟.

ثمة رأيان متناقضان بشأن تداعيات محاولة الانقلاب على مستقبل الأزمة السورية يمكن استعراضهما على النحو الآتي:

- **الرأي الأول:** يقلل أصحاب هذا الراي من داعيات الانقلاب على الأزمة السورية يدعمه العديد من المتابعين والمهتمين بالشأن التركي، ومنهم "علي باكير" المستشار السياسي في أنقرة الذي يقول: "لم تغير تركيا سياستها ضد نظام الأسد بعد الانقلاب الفاشل لأنّه ببساطة لم يطرأ أي تغيير على المعادلة الأساسية حتى تغيّر موقفها المبدئي؛ فالأسد لا يزال يقتل الشعب". ويضيف: "يصعب على تركيا تغيير موقفها في ظل الوضع الراهن أو الاستدارة ضد قوى الثورة والمعارضة السورية فهي استثمرت كثيراً في هذه القوى خلال السنوات السابقة وستكون الاستدارة سلبية جداً على الطرفين"[87]. وهو ما أكده وزير الخارجية التركي "مولود جاويش أوغلو" عندما قال: "لن نغير ثوابتنا في سورية لمصلحة العالقات المتحسنة مع روسيا" ، ونفى ما تم تداوله من



شائعات وتسريبات حول قبول تركيا الأسد في المرحلة الانتقالية وقال: "لم نقبل بذلك أبدًا، فإذا كان الأسد موجودًا لن تكون هناك عملية انتقالية، والمعارضة لن تقبل بأن تكون في الحكومة بالتأكيد ومن دونها لن يكون هناك حل"[88].

- كما يستند أصحاب هذا الرأي على موقف الحكومة التركية العام من الأزمة في سورية القائم على عدم التراجع عن الموقف السياسي الثابت، وهو الوقوف إلى جانب الشعب الشوري ضد نظامه القمعي، وأن تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية لن تستطيع إلا دعم قوى المعارضة ضد النظام السوري بشار الأسد الذي ذهب بعيداً في عدائه وقمعه لشعبه. وأن ثبات هذا الموقف التركي مرتبط أيضاً بالخوف من حدوث انقسامات في سورية قد تمتد إلى تركيا لاحقاً مما يهدد أمنها القومي، بالإضافة إلى اعتمادها على قوتها الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، وانطلاقاً من مصالحها الحيوية المرتبطة بسورية[89].

- **الرأي الثاني**، ويعتقد أصحاب هذ الرأي أن محاولة الانقلاب ستدفع القيادة التركية فعلياً إلى إعادة التفكير جدياً في سياستها تجاه الأزمة السورية على اعتبار أن الاوضاع في سورية هي احدى دوافع محاولة الانقلاب. ومما لا شك فيه أن محاولة الانقلاب دفعت تركيا التي إعادة "تدوير زوايا الخلاف" إن صح القول مع عدد من دول الجوار نتيجة ما تتعرض له من ضغوط داخلية وخارجية. ولتوظيف هذه الحالة توجه الرئيس التركي إلى روسيا للقاء الرئيس الروسي بعدما أقر أن حل الأزمة السورية يجب أن يتم بالتوافق مع روسيا، الا أن هناك الكثيرين سيخسرون فيما إذا اتفق أردوغان وبوتين على حل الأزمة

السورية ضمن الشروط الروسية، أولهم تنظيم داعش وفتح الشام (جبهة النصرة سابقاً) وكل التنظيمات (الجهادية الأصولية) في سورية لأن تركيا مصدرهم الأكبر في التسليح والتجنيد[90].

باعتقادي، أن محاولة الانقلاب في تركيا في 15 تموز/يوليو 2016، جاءت لتسرع من وتيرة هذه التوجهات الجديدة في تعزيز التقارب مع كل من روسيا وإيران، في المقابل شهدت فتوراً في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عقب اتهام تركيا للولايات المتحدة بدعم الانقلاب ورفضها تسليم "غولن" المتهم بتدبير الانقلاب والمتواجد على أراضيها. انطلاقاً من هذه المعطيات، حرصت تركيا على تحقيق التقارب مع روسيا لأهداف اقتصادية لما قد ينتج من آثار اقتصادية سلبية على تركيا نتيجة فرض روسيا عقوبات اقتصادية وتجارية عليها بعد حادثة الطائرة، بالإضافة إلى قناعتها بأهمية الدور الروسي في الأزمة السورية بصفتها اللاعب الأبرز بعد التدخل العسكري وتراجع الدور الأميركي[91]. وأيضاً كشفت تقارير عن توجهات جدية للرئيس التركي "رجب طيب أردوغان"، لتسوية العلاقات التركية السورية، وإعادتها إلى سابق عهدها قبل انفجار الأزمة السورية.

وحسب التقارير فإن تركيا طلبت من القيادة الروسية تسهيل عقد لقاء سياسي بين الحكومتين، التركية والسورية على الأراضي الروسية. كما كشفت تقارير أخرى ذات صلة، أن ضباطاً في أجهزة المخابرات والاستخبارات التركية، وبعد فشل الانقلاب العسكري، قاموا بتسريب وثائق إلى الإدارة الأمريكية وبعض العواصم الأوروبية تشير إلى تعاون تركي مع بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة الأمر الذي قد يدفع إلى اتخاذ مواقف متشددة ضد الرئيس التركي، وخاصة من قبل

الدول الأوروبية التي تضررت من سيل الهجرة المتدفق إليها من تركيا منذ انفجار الأزمة السورية[92].

7-حادثة اغتيال السفير الروسي في انقرة "أندريه كارلوف"

في 19 كانون الأول/ديسمبر 2016 تعرض السفير الروسي في انقرة "أندريه كارلوف" لهجوم مسلح أثناء إلقائه كلمة في معرض للصور الفتوغرافية في غاليري في أنقرة، نظم بالتعاون بين السفارة الروسية وبلدية جنقايا في أنقرة، ما أدى لمصرعه، وأعلنت "ماريا زاخاروفا"، المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، مقتل سفير بلادها لدى العاصمة التركية أنقرة متأثراً بجروح أصيب بها نتيجة تعرضه لهجوم مسلح.

لعب السفير "كارلوف" دوراً كبيراً في التقارب التركي- الروسي خاصة بعد حادثة اسقاط تركيا للمقاتلة الروسية في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، ويوصف بأنه "مهندس" الاتفاق الذي أدى الى اخراج المسلحين من حلب الشرقية، وضابط الاتصال بين الحكومة الروسية والحكومة التركية[93]. لذلك، فإن الخسارة التركية ستكون كبيرة باغتياله، وفي هذا التوقيت بالذات.

لذلك، بذلت تركيا جهوداً كبيرة حتى لا يتكرر سيناريو أزمة إسقاط المقاتلة الروسية، وتأزم العلاقات مع روسيا. اعتبر الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" أن الهجوم أصاب "تركيا وشعبها" وعبر عن ترحيب بلاده بتشكيل لجنة تحقيق ثنائية مع روسيا لكشف ملابسات الحادث، كما رأى وزير الخارجية "مولود جاوش أوغلو" من موسكو أن المستهدف من العملية ليس روسيا وحدها بل أيضاً تركيا والعلاقات التركية- الروسية ومسارها الإيجابي[94].

وعلى الرغم من التصريحات المطمئنة التي صدرت عن المسئولين الروس حول هذه الحادثة، والت دعت بطبيعة الحال إلى الاستمرار في نهج التقارب وطيء صفحة الماضي، الدعوة لعدم تأجيل أي لقاء ثنائي بين الدولتين، وكذلك عدم إلغاء القمة الثلاثة حول سورية، وعلى الرغم أيضاً، أن سياقات التوتر قبيل إسقاط المقاتلة الروسية تختلف تماماً عن سياقات الوضع عندما قتل السفير الروسي في أنقرة، إلا أنه من الصعب أيضاً الجزم بردة الفعل الروسية، بما يمكن أن يصدر عن الحكومة الروسية، أو عن مالات الموقف الروسي بناء على التحقيقات التي من الممكن أن تسير إلى تورط الحكومة التركية بطريقة أو بأخرى في هذه الحادثة.

عموماً، ما تزال العلاقات التركية الروسية غير مستقرة وتتأرجح منذ فترة طويلة بين التقارب والتوتر، خاصة منذ حادثة اسقاط الطائرة الروسية. لذلك، فثمة من يرى أن قتل السفير الروسي على الأراضي التركية وعلى يد شرطي على رأس عمله قد يحمّل الحكومة التركية درجة ما من المسؤولية يصعب على روسيا أن تجاوزها، بينما يرى آخرون أن قناعة الطرفين بأنهما مستهدفان من هذا الهجوم قد يدفعهما لمزيد من التقارب، وتجاوز هذه الأزمة والاستمرار في تعزيز العلاقات بينهما[95].

وعليه، أعتقد أن حادثة اغتيال السفير الروسي في أنقرة ستصب في مصلحة روسيا، خاصة فيما بتعلق بالملف السوري؛ فعملية الاغتيال من شأنها أن تقوي موقف روسيا في الأزمة السورية، وتطلق يدها أكثر بحجة محاربة الإرهاب، وستعزز الموقف الروسي وتزيده قوةً، وتتيح لروسيا الاستفادة منه من خلال ابتزاز تركيا لتقديم تنازلات أكثر في الملف السوري. وبالتالي، فأن العملية سترجح كفة الروس في حواراتهم وتفاهماتهم مع الأتراك، وبالتالي تقوي من موقفها التفاوضي في هذا الملف بالذات.

الخلاصة:

باتت تركيا في مأزق عميق مع هيمنة السوريين الأكراد (حلفاء دمشق) وروسيا والولايات المتحدة على حدود سورية الشمالية، التي شكلت نافذة لتركيا استخدمتها منذ سنوات في توريد السلاح وتدفق المسلحين إلى الداخل السوري، لتزيد من تأجيج الصراع وتزيد من حدته. وبالتالي، فإن تركيا تجد نفسها أنها تخسر كثيراً جراء سياساتها تجاه الأزمة السورية الداخلية؛ فعلاقاتها مع روسيا وإن بدت أنها على ما يرام، ولكنها في الحقيقة تعاني من ركود بالرغم من المبادلات التجارية العالية بين البلدين، ويأتي التدخل الروسي في سورية ليزيد الأمور تعقيداً، ويضاعف قلق الأتراك من مستقبل المنطقة، و خاصة أن استمرار الفوضى على الحدود التركية يزيد من قوة الجماعات المناوئة للنظام التركي والجماعات المتطرفة بصفة عامة.

فمن الممكن أن تستمر الحرب في سورية الحرب لعشرة سنوات أو أكثر، الكل مستفيد ولا يقع عليه ضرر مباشرة، لكن تركيا بالذات التي استقبلت ما يزيد عن مليوني لاجئ سوري، وتعاني انكماشاً في المردود الاقتصادي، خاصة أن المبادلات التجارية بين تركيا وإيران والعراق وسورية في السابق كان كبيراً، وإلا أن الصراع السياسي جعل التعاون الاقتصادي صعباً ومعقداً للغاية، وحتى الحلفاء الجدد لأنقرة، ورغم ثقلهم في المنطقة، إلا أن مصابهم لا يقل عن مصاب تركيا. من الواضح أن القيادة التركية بدأت تفكر جدياً في ارتدادات مواقفها السابقة، وهل من المجدي أن تتعنت في سياساتها، والتي من المؤكد أنها تضر بمصلحة الشعب التركي، ولكننا في إطار لاسيما أن المصالح وحدها هي من يتحكم في ايقاع النظام الدولي.

ومما سيزيد الأمور صعوبة حيال الموقف التركي من الأزمة السورية لاحقاً الإدارة الامريكية الجديدة بقيادة الرئيس "دونالد ترامب" الذي عبّر عن عزمه إنهاء

الدعم الأميركي للمعارضة السورية المسلحة- رغم طلبها المساعدة منه-، لاسيما أن "ترامب" بصدد إعداد خطط للتحالف مع الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" وتعزيز النظام السوري، حيث يعتقد الرئيس "ترامب" أن تحالفاً مع روسيا وسورية سيساهم في هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، ويبدو أن "ترامب" يفضل هذه السياسة للتعامل مع الأزمة السورية.

ومن المتوقع أن تساهم السياسة الأمريكية الجديدة تجاه سورية إلى زيادة القلق بشأن مستقبل حلف شمال الأطلسي (ناتو) عقب إعلان الرئيس "دونالد ترامب" أن بلاده ربما تسحب دعمها له لأن أعضاءه الأوروبيين فشلوا في دفع "التزاماتهم المالية"، ولطالما أن تركيا عضواً في هذا الحلف، فقد تكون أكثر الدول تأثراً بالتوجه الامريكي الجديد.

ناهيك عن المشهد التركي الحالي المتمثل في إقدام الرئيس التركي وحزبه الحاكم على إجراء تعديلات دستورية تأتي في وقت تشهد فيه تركيا أزمات داخلية وخارجية، أثرت بشكل كبير على الشارع السياسي والأمني، وهو ما دفع البعض إلى الرهان على فشل أردوغان ونظامه في تمرير تلك التعديلات. فالأزمة السورية لا تزال تفرض أعباءً إضافية، (سياسية وأمنية)، على صانع القرار في تركيا بصورة ليست بالهينة، وهذه الأعباء دفعت الجيش التركي للتدخل العسكري أكثر من مرة في بعض المناطق داخل الحدود السورية، فضلاً عن توتر الأجواء مع دول أوروبا بسبب أزمات اللاجئين ومنع بعض المسؤولين الأتراك من إقامة عدد من الفعاليات الداعمة للتعديلات الدستورية. ولعل ذلك ما دفع بعض الدول الأوروبية غلى النظر بقلق على التعديلات الدستورية التركية، محذرين من تحويله النظام البرلماني التركي إلى نظام رئاسي استبدادي.

وإنني أعتقد أن التعديلات الدستورية التي وافق عليها الشعب التركي قد تعرقل نجاح تركيا في فرض نفسها على الساحة الإقليمية والدولية، حيث تسمح هذه التعديلات للرئيس بالتفرد في اتخاذ القرارات، وقد تستخدم الدول الأوروبية هذه المبررات، مع مبررات أخرى كملف الحريات وحقوق الانسان واضطهاد الأقليات لتصعيد التوتر في علاقاتها مع أنقره، مما قد يساهم في إضعاف الموقف الاوروبي من الأزمة السورية لصالح النظام السوري.

وثمة حقيقة مهمة، مفادها: أن الوضع التركي اليوم ليس كما كان عليه في بداية اندلاع الأحداث في سورية، وهذا ما أكدته المحاولة الانقلابية الفاشلة، وتصاعد العمليات العسكرية لحزب العمال الكردستاني جنوب شرق تركيا، بالإضافة إلى عامل ضاغط جديد متمثل بتمدد حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي على مسافات طويلة من حدود تركيا مع سوريا وإعلانه لمناطق إدارة ذاتية وعزمه الوصل بينها في مدن (عفرين وعين العرب والحسكة)، وبالتالي من الطبيعي أن تدخل على خط المصالح التركية حسابات جديدة لم تكن قائمة سابقاً، مثل أن تأخذ عملية منع قيام كيان كردي على حدود تركيا مساوية في الأهمية لرحيل نظام الأسد، لا بل قد يتوقع أن تتفوق عليه بالأهمية في حال زادت الأوضاع تعقيداً.

التهميش

[1]- محمد التلولي،السياسة الخارجية التركية تجاه سورية 2002-2008، جامعة الأزهر، غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011، ص.55

[2]- ياسر رزق، العلاقات السورية التركية.. بين أحلام السوريين.. وأحلام الخلافة، مجلة سوريتنا، العدد 32، 2012 ص.4

[3]-خورشيد دلي، (18 مايو 2011): تركيا والأزمة السورية، موقع قناة الجزيرة القطرية 18 ماي 2011. أنظر: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/5/17 .

[4]- محمد التلولي، السياسة الخارجية التركية تجاه سورية، مرجع سابق، ص55.

5- ياسر رزق، العلاقات السورية التركية، مرجع سابق، ص4.

6- وكالة (آكي) الإيطالية للأنباء التبادل التجاري بين سورية وتركيا تجاوز مستواه قبل الحرب،25 اكتوبر 2016انظر: http://www.adnki.net/AKI/?p=10847

7- بسّام عليّان، قراءة في الموقف التركي من الأزمة في سورية، صحيفة رأي اليوم،2 سبتمبر 2016

8- منذر خدام، تقلبات المواقف التركية من الأزمة السورية، صحيفة الحياة اللندنية. 15 فبراير 2014

9- صحيفة النهار اللبنانية، أردوغان : دخلنا سورية لإنهاء حكم الأسد، العدد 26137، 30 نوفمبر 2016 ص7.

10- محمد عبد القادر خليل، تركيا وثورات "الربيع العربي"، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية 3يونيو 2012.

http://acpss.ahram.org.eg/News/5313.aspx

11-Bilgin Ayata, Turkish Foreign Policy in a Changing Arab World: Rise and Fall of a Regional Actor? Journal of European Integratio, Issue 1,2015 pp.95-112.

12-Ibid,, pp.95-112.

13- محمد عبد القادر خليل، مرجع سابق.

14- اياد عبد الكريم مجيد، الموقف الاقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا نموذجاً)، جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية، العدد 46،2013، ص 185.

15 -نفس المرجع، ص.185.

16- أحمد جلال، صراع القوى المدنية العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط، المكتب العربي للمعارف،2015، ص396-397.

17- رانية طاهر، الدور التركي في ظل ثورات الربيع العربي، مجلة رؤية تركية، السنة الثانية، العدد 4، 2013، ص159-.194.

18- مجموعة مؤلفين، تركيا والعرب .. تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012، ص588.

19-رانية طاهر، مرجع سابق، ص 159-.194.

20- فرح محمد، النزاع على المياه بين العراق وتركيا، عمان، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة،2014، ص 76. وأيضاً: رانية طاهر، مرجع سابق، ص 159-194.

[21]- اياد عبد الكريم مجيد ، مرجع سابق، ص 178.

[22]- فرح محمد، ، مرجع سابق، ص77-.78

[23]- محمود القدرة، تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2008-2012، غزة، جامعة الازهر، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013، ص135-136.

[24]-أرول جبجي وقادر أوستُن، سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية، مجلة الرؤية التركية، العدد3،2012، ص55.

[25]- محمود القدرة، مرجع سابق، ص.126

[26]-على حسن باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية، الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة دراسات أوراق بحثية،2011، ص8. أنظر ايضاً: محمود القدرة، مرجع سابق، ص.126

[27]-مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص625.

[28]- على حسن باكير، مرجع سابق، ص9-10.

[29]- مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص.628

[30]- رشيد حوراني، المسألة السورية ما بعد انقلاب تموز الفاشل في تركيا، تركيا، المؤسسة السورية للدراسات و أبحاث الرأي العام،2016، ص4-.5

[31]-سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سورية، حلب، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، مارس 2016 ص11.

[32]- صحيفة القدس العربي، النظام سيطر على الوضع وفتح حوارا مع المعارضة.. المتظاهرون حفنة من المجرمين والمتطرفين والاصوليين، لندن، العدد 6815،11 مايو 2011، ص.6

[33]- كامل صقر، الاتحاد الأوروبي يحظر سفر ماهر الأسد و12 مسؤولاً، صحيفة القدس العربي، العدد6815، 11 مايو 2011، ص19،6،1.

[34]- نفس المرجع ، ص.6

[35]- أرول جبجي وقادر أوستُن ، مرجع سابق، ص55.

[36]- معمر خولي، العلاقات التركية الروسية: من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014،ص70-71.

[37]- نفس المرجع ص71.

[38]- جريدة السفير اللبنانية، رؤساء الائتلاف، العدد12955، 23 ديسمبر 2014ص.10

[39]- صحيفة القدس العربي، سورية :نؤكد رفضنا لأي دور للجامعة العربية في أي خطة لحل الأزمة، العدد7377، 8 مارس 2013، ص.5

[40]- معمر خولي، مرجع سابق، ص71.

[41]- محمد عبد القادر خليل، المواجهة المحسوبة: دوافع التغير في الحسابات التركية تجاه الأزمة السورية، مجلة السياسة الدولية 11 يوليو 2012

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/2578.

[42]-محمود بيومي، أكراد سورية والثورة بين تعقيدات الداخل وقيود الخارج، مجلة الأهرام الرقمي 2012. انظر: http://digital-ahram.org.eg/community.aspx?serial=1090062

[43]- موقع فضائية روسيا اليوم، السلام السوري يصطدم بإيران. 26 يناير 2017انظر:
https://arabic.rt.com/press/860436.

[44]- على باكير ، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012،ص 4-5.

[45]-عبد الباري عطوان، أردوغان والأسد.. من يصرخ أولاً، صحيفة القدس العربي، العدد 7255، 12 اكتوبر 2012،ص5،4،1.

[46]- محمود القدرة، مرجع سابق، ص130-131.

[47]- نفس المرجع، ص131-132.

[48]- عقيل محفوظ، سورية وتركيا: "نقطة تحوّل" أم "رهان تاريخيّ"؟، الدوحة، سلسلة أوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2012، ص47-48. انظر أيضاً: محمود القدرة، مرجع سابق، ص136-137.

[49]- الأزمة السورية :اتجاهات التدافعات الإقليمية والدولية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 28 يناير 2016،ص4.

[50]- معمر فيصل خولي، تركيا والخطوط الحُمر الكردية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 21 مارس 2016،ص2.

[51]- صحيفة الوطن السورية، زيارة لا تخفي الخلاف الصامت بين أنقرة والرياض، العدد 2300، 25 ديسمبر 2015، ص.3

52- الأزمة السورية: اتجاهات التدافعات الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص5.

53- رامز محفوظ، مكر أميركا وحلفائها يتكشف عبر هدفها المفترضة.. الإرهاب تهاوى في حلب .. وَهِدَنُ النَّفَسِ الأخير لم تنفع واشنطن، صحيفة الثورة السورية، العدد 16260 17 ديسمبر 2016.

54- جريدة زيتون، "الزنكي" تعتبر طلب انسحاب فتح الشام من حلب "امتصاصاً للفورة الروسية".17 اكتوبر 2016 انظر:

https://www.zaitonmag.com/?p=26399

55- سمير صالحة، المناطق الآمنة... طبخة كونفدراليات إقليمية مثلاً؟، صحيفة العربي الجديد، العدد888، 5 فبراير 2017، ص15.

56- جلال زين الدين، انعكاس خارطة التحالفات الجديدة على المنطقة، صحيفة عربي 21 الالكترونية ، 18 اكتوبر 2016. انظر: http://2er.net/story/954306.

57- رشيد حوراني، مرجع سابق، ص4.

58- سعيد الحاج، مرجع سابق، ص14.

59- بسام عليان، مرجع سابق.

60- منذر خدام، مرجع سابق.

61- بيرم بالسي، (10 فبراير 2012): المعضلة السورية: ردّ تركيا على الأزمة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط. انظر: http://carnegie-mec.org/2012/02/10/ar-pub-47154

62- سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سورية، مرجع سابق، ص14.

63- رشيد حوراني، المسألة السورية ما بعد انقلاب تموز الفاشل في تركيا، مرجع سابق، ص4.

64-فتحية فرقاني، (14 نوفمبر 2015): تداعيات التدخل الروسي في سورية على تركيا، سلسلة تقدير موقف، المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية، 14 نوفمبر 2015ص3.

65- على حسن بكير، التدخل الروسي في سورية يعقد حسابات تركيا 3 اكتوبر 2015،

66- فتيحة فرقاني، ، مرجع سابق، ص3.

67- علي حسن بكير، التدخل الروسي في سورية مرجع سابق.

68- اسماعيل ياشا، تركيا.. صراع بين الحكومة والجماعة، الجزيرة نت21 ديسمبر 2013 انظر:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/12/21.

69- رشيد حوراني، المسألة السورية ما بعد انقلاب تموز الفاشل في تركيا، مرجع سابق، ص5.

70- صحيفة النهار اللبنانية، الطيران السوري يتجاهل التحذيرات الاميركية ويلدرم يقول ان "الاسد" من الفاعلين في النزاع، العدد26055، 21 اغسطس 2016،ص1.

71- فؤاد نمرا، السياسة الإقليمية لتركيا واستراتيجية بناء العمق الاستراتيجي، بيروت، حلقة نقاشية عقدت في مقر مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، 29 مارس 2016 ص.107

72- عبد الباسط سيدا،: المعارضة السورية: أخطاء لابد من الاعتراف بها، صحيفة الحياة اللندنية. 17 فبراير 2015 انظر: http://www.alhayat.com/m/opinion/7464106

73- رفعت الكناني، الانتفاضة السورية...اسباب ضعفها وتشتتها، الحوار المتمدن، العدد 3886. بتاريخ 20 اكتوبر 2012.

74- جلال الورغي، الأزمة الروسية- التركية محددات التاريخ والجغرافيا والتطلعات لأدوار جديدة، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات،16 ديسمبر 2015، ص2.

75- الصباح، بوتين يتوعد تركيا بعواقب وخيمة، صحيفة الصباح العراقية، العدد3544، 25 نوفمبر 2015 ص.11

76- جوشوا و. ووكر، تنافس روسيا وتركيا في سوريا.. نذر الحرب العالمية الثالثة تدق، صحيفة العرب، العدد 10110،27 نوفمبر 2015، ص.12

77- باسم دباغ، صفعة تركية لروسيا، صحيفة العرب الجديد، العدد450، 25 نوفمبر 2015،ص.2

78- عادل عامر، العلاقات الروسية التركية في ضوء المستجدات الجديدة، بوابة اقتصاد فلسطين الالكترونية. 1 ديسمبر 2015، أنظر: http://www.palestineeconomy.ps/article/4122/

79- ميثاق العيساوي، تداعيات اسقاط الطائرة الروسية على العلاقات الروسية التركية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية،15 نوفمبر ص1-4. أنظر: http://www.fcdrs.com/

80- أحمد شمس، العلاقات التجارية بين تركيا ورسيا، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 13511، 25 نوفمبر 2015

81- عامر العمران، الاقتصاد على خط المواجهة بين السلطان والقيصر، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 28 نوفمبر 2015،ص1-2. انظر:

http://rawabetcenter.com/archives/15578

82- فارس سعد، دلالات المواجهة الروسية التركية وتداعياتها، مجلة الصناعة والاقتصاد، العدد 151،29 يناير 2016، ص6.

83- المرجع السابق، ص7.

84- شريف فرج، (15 أب/أغسطس 2016): الانقلاب التركي ومستقبل الازمة السورية، القاهرة، سلسلة تقدير موقف، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. أنظر:

http://democraticac.de/?p=35716

85- وكالة فرانس برس،ما الذي حرك محاولة الانقلاب ضد أردوغان وما الذي يخبئه المستقبل؟، صحيفة الأيام الفلسطينية، العدد 7369، 17 يوليو 2016،ص12.

86-رشيد حوراني، مرجع سابق، ص9.

87- ثائر عباس، جاويش أوغلو: لن نساوم بثوابتنا في سورية، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 13779 بتاريخ 19 اغسطس 2016..

88- رشيد حوراني، مرجع سابق، ص10.

89- أحمد علي، تداعيات محاولة الانقلاب العسكري في تركيا ونتائجه، مركز البيان للدراسات والتخطيط. 17 اغسطس 2016 أنظر: http://www.bayancenter.org/2016/08/2364

90- ثائر رباح، تقارب أنقرة مع موسكو وطهران وانعكاساته على الأزمة السورية، سلسلة تقدير موقف، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات، 25 اكتوبر 2016،ص8.

91- الحياة الجديدة، تداعيات الانقلاب التركي.. تحولات استراتيجية لموقف أردوغان تجاه الأزمة السورية، العدد7428، 25 يوليو 2016، ص15.

92- عبد الباري عطوان، اغتيال السفير الروسي في قلب انقرة اخر ما يريده الرئيس أردوغان.. الخطورة تكمن في كون منفذها رجل امن تركي.. فما هي الرسالة التي اراد ايصالها؟ وكيف يمكن تحليل مضمونها؟، صحيفة رأي اليوم.19 ديسمبر 2016 أنظر:http://www.raialyoum.com/?p=585746

93-سعيد الحاج،:اغتيال السفير الروسي في تركيا..السرديات والتداعيات، الجزيرة نت. 20 ديسمبر 2015أنظر:

http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/f31c1bc5-4753-4784-a781-213a7ea8498c

94- نور الدين قلاله، اغتيال السفير الروسي.. هل يكون خنجرا في ظهر تركيا؟ـــ اسلام أون لاين.22 ديسمبر 2016 أنظر:
http://islamonline.net/19479